وزارة التعليـــم العـــالي والبـحث العـلمي
المركـــز الجـــامعي لميـــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجار ة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص :مالية

المرجع : ...../2013

مذكرة بعنـــــــــوان :

سياسات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على البطالة في الجزائر

دراسة حالة: الجزائر

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير(ل.م.د)
تخصص " مالية "

إعداد الطلبة:

- بولعيون لقمان
- كيبش محمد
- زلاقي حمزة

إشراف الأستاذ (ة):

ريغي هشام

السنة الجامعية: 2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات تتبعثر الأحرف وعبثا أن يحاول تجميعها في سطور....

سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلا من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطواتنا الأولى في غمار الحياة.

ونخص بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا.

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا.

إلى الأساتذة الكرام في معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير ونتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المحترم:

"ريـــــــغي هشـــــــــــــــــــام"

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير والاحترام.

الإهداء لقمان

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي بفضله تلبى الدعوات وتيسر العقبات وتقضى الحاجات.

شكرا لله الذي عرفني طرق العلا وهداني كل مقصدي...شكرا لله الذي بلغني كل رتبة مشيت بها فوق أعناق حسدي...

باسم الشموع أنارت دروبنا وعقولنا ومسحت غشاوة الجهل من أعيننا إذا كان الإهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء فالإهداء إلى معلم البشرية ومنبع العلم إلى نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم)

وأهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الرحمان "**واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا**" إلى القلب الذي رعاني برحمته إلى نبع الحنان إلى أعز ما أملك في الوجود قرة عيني وسمى وجودي إلى من حملتني وهنا على وهن إلى من أرتمي دائما في أحضانها إلى أطيب قلب وأحلى قلب إليك يا أعظم شأن بعد الله والرسول أمي الغالية **جميلة** حفظها الله.

إلى الذي أكن له بالغ الحب والتقدير الذي كافح من أجل تربيتي منذ نعومة أظافري وسعى إلى تعليمي لبلوغ أسمى المراتب إلى الذي تعب لأرتاح وهيأ لي أسباب النجاح وعلمني معنى الحياة منبع كل شجاعة وعزيمة إليك يا أعظم أب يا أكبر قلب أبي الغالي "**فريد**" أدامه الله تاج فوق رؤوسنا.

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معها معنى الحياة أختي الغالية والحبيبة "**حنان**"و' وإلى إبن أختي الكتكوت "**إياد**" أعز ما أملك في الوجود اخوتي: "**محمد يزيد**"، "**أحمد**". الذين أتمنى لهم التوفيق والنجاح في مسيرتهم المهنية وحفظهم الله من أي سوء والذين ساعدوني خلال مشواري الدراسي، ولا انسى بالذكر جدي وجدتي رحمهما الله والأحياء يطول عمرهم.

إلى من آنسني في دراستي وشاركوني همومي وأفراحي تذكارا وتقديرا ومدوا لي يد العون في كتابة أسطر هذه المذكرة إلى صديقي **ياسين بوالبعير** الذي زودنا بمعلومات حول موضوعنا. وزملائي **بوخميس ديب، بوطرنيخ حسام. وجاري العزيز محمد عبيد، وإبن عمتي هارون بوالزرايب.**

وإلى كل الزملاء: **محمد كيبش، حمزة زلاقي، محمد الأمين مقيمح، فاتح دلوش، يحيى غربوج، عبد الرزاق بومليط، عبد الرحيم رغيوة، أحسن جغادر.**

وإلى كل الأساتذة من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي وأخص بالذكر الأستاذ المشرف: **ريـــــغي هشـــــام**

إلى زميلاتي في الدراسة عموما و **مريم شمام** خاصة

وفي الأخير شكرا لمن إن لم يدونهم قلمي لن ينساهم على مر الزمن قلبي...

إهداء محمد

بسم الله الرحمان الرحيم

إلى الذين جعل الله طاعتهم من العبادات ...

إلى الذين نثر فيهم الكتاب أحلى المقالات و نظم فيهم الشعراء أحلى المنظومات

إلى أبي و أمي العزيزين لعلي أفي ببعض ما حدبا به عليّ

إلى روح الجد الطاهرة التي فارقتنا

إلى جميع أفراد عائلتي

إلى كل من ديب بوخميس و بوطرنيخ حسام وبوالبعير يسين

وإلى كل الزملاء: محمد الأمين مقيمح، فاتح دلوش، يحيى غربوج، عبد الرزاق بومليط، عبد الرحيم رغيوة، أحسن جغادر.

إلى الأصدقاء الأعزاء بولعيون لقمان، زلاقي حمزة، هواري طارق، بوحوش بلال، بوثلجة عبود.

أهدي هذا العمل المتواضع

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد

المساعدة من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل و

إلى من شجعني و دعمني على استئناف

و مواصلة البحث.

إهداء

حمزة

بسم الله الرحمان الرحيم

إلى الذين جعل الله طاعتهم من العبادات ...

إلى الذين نثر فيهم الكتاب أحلى المقالات و نظم فيهم الشعراء أحلى المنظومات

إلى أبي و أمي العزيزين لعلي أفي ببعض ما حدبا به عليّ

إلى روح الجدة الطاهرة التي فارقتنا

إلى جميع أفراد عائلتي

إلى كل من ديب بوخميس و بوطرنيخ حسام

أهدي هذا العمل المتواضع

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد

المساعدة من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل و

إلى من شجعني و دعمني على استئناف

و مواصلة البحث.

فهرس المحتويات

الموضوع

الصفحة

التشكرات والإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة.....(أ- ب)

الفصل الأول: صندوق النقد الدولي.

تمهيد.....2

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي.....(3-6)

المطلب الأول: نشأة صندوق النقد الدولي.....3

المطلب الثاني: تعريف صندوق النقد الدولي.....4

المطلب الثالث: مجال اختصاص صندوق النقد الدولي.....5

المطلب الرابع: أهداف صندوق النقد الدولي.....5

المبحث الثاني: دراسة وتحليل صندوق النقد الدولي.....(7-18)

المطلب الأول: المهام التي يقوم بها صندوق النقد الدولي.....7

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.....7

المطلب الثالث: الموارد، الحصص والقوة التصويتية في صندوق النقد الدولي.....9

المطلب الرابع: القروض والتسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي.....11

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي وسياسات الإصلاح الاقتصادي.....(19-23)

المطلب الأول: سياسات صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي.....19

المطلب الثاني: منهج صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي.....21

المطلب الثالث: التحفظات على أداء سياسات صندوق النقد الدولي.....22

خلاصة الفصل.....24

الفصل الثاني: البطالة

تمهيد.....26
المبحث الأول: ماهية البطالة.....(27-37)
المطلب الأول: تعريف البطالة.....27
المطلب الثاني: أنواع البطالة.....27
المطلب الثالث: أسباب البطالة.....33
المطلب الرابع: قياس البطالة.....35
المبحث الثاني: آثار البطالة وسبل معالجتها.....(38-42)
المطلب الأول: آثار البطالة.....38
المطلب الثاني: معالجة البطالة.....39
خلاصة الفصل.....43

الفصل الثالث: إنعكاسات الإصلاحات الإقتصادية لصندوق النقد الدولي على البطالة في الجزائر

تمهيد.....45
المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وعلاقتها بصندوق النقد الدولي.....(46-51)
المطلب الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي 46
المطلب الثاني: برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998).....48
المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر.....(52-55)
المطلب الأول: خصائص البطالة في الجزائر.....52
المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر.....54
المبحث الثالث: آثار السياسات المشروطة من طرف ص ن د على مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1989- 1998.....(56-62)
المطلب الأول: آثار سياسة الإصلاح الاقتصادي على مستوى البطالة.....56
المطلب الثاني: التدابير المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة البطالة.....60
المطلب الثالث: واقع البطالة في فترة ما بعد الإصلاحات..... 62
خلاصة الفصل:.....63
خاتمة عامة.....(65-66)
قائمة المراجع.....68

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-3	معدل النمو في النشاط الاقتصادي	51
2-3	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1989- 1998	52
3-3	تسريح العمال بالمؤسسات حسب النشاط في الفترة 1994- 2001	54
4-3	تطور عدد المسرحين (التقاعد المسبق+ التأمين على البطالة) حسب قطاعات النشاط الإقتصادي (1994-1997)	58
5-3	عدد حالات تسريح العمال حسب القطاع خلال فترة 1994-1997	58
6-3	تطور معدل البطالة حسب الفئات العمرية	60
7-3	تطور معدلات البطالة في الجزائر (2000-2011)	62

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	8
1-2	إيضاح كيفية تقسيم السكان في سن العمل	36

المقدمــة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر البطالة من أهم المشاكل التي زعزعت المجتمع الجزائري فقد بقيت الشغل الشاغل بالنسبة لمختف الحكومات الجزائرية لما لها من تأثير على المجتمع فقد وصلت مستوياتها إلى نسب مرتفعة منتصف الثمانينات والتسعينات وذلك لتعرض الجزائر لأزمة 1986 المتعلقة بالسقوط الحر لأسعار البترول مما أدى إلى ظهور الكثير من المشاكل في الاقتصاد الجزائري وذلك لأن صادراتها تعتمد بشكل رئيسي على المحروقات مما أدى إلى انخفاض مداخيل البلاد وارتفاع مستويات البطالة فكان من الضروري على الجزائر أن تراجع حساباتها فلجأت إلى صندوق النقد الدولي للقيام بإصلاحات اقتصادية متمثلة في برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج التصحيح الهيكلي مما إنعكس على واقع البطالة فيها.

أولا تحديد وصياغة الاشكالية:

إن إنخفاض أسعار المحروقات وارتفاع المديونية بالإضافة إلى المشاكل الأخرى التي تخبط فيها الإقتصاد الجزائري دفع إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي كمصدر للتمويل وهو ما فرض تطبيق إصلاحات إقتصادية وما ينجر عنها من إنعكاسات على الكثير من المجالات ومنها البطالة. ومن هنا يُمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير السياسات المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي على مستوى التشغيل والبطالة في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

1)- ما هي سياسات الإصلاح الاقتصادي المطبقة في الجزائر؟

2)- ما واقع البطالة في الجزائر؟

3)- ما تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي المطبقة في الجزائر على مستوى البطالة؟

ثانيا: فروض الدراسة

انطلاقا من الاشكالية المطروحة، وقصد تسهيل الاجابة على الأسئلة المطروحة ارتأينا من خلال ذلك إلى طرح الفرضيات التالية:

1)- عرفت الجزائر خلال فترة الدراسة انهيار نظامها الاقتصادي مما جعلها تلجأ إلى صندوق النقد الدولي.

2)- عرفت الجزائر بطالة مرتفعة في فترة الاصلاحات الاقتصادية.

3)- طبقت الجزائر مختلف الوسائل للتقليل من حدة البطالة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة التعرف على صندوق النقد الدولي ومختلف سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يتبناها وعلاقة الجزائر به.

– التعرف على ظاهرة البطالة ومسبباتها وأنواعها وطرق معالجتها وواقعها في الجزائر.

– دراسة تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي على واقع البطالة والتشغيل في الجزائر.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

ثمة أسباب متعددة دفعتنا إلى اختيار الموضوع والبحث فيه بكل جدية دون غيره من المواضيع وتكمن فيما يلي:

- دراسة ظاهرة البطالة التي تعتبر مشكلا مطروحا دائما في الجزائر ومعرفة سبل معالجتها.
- دراسة مدى ارتباط البطالة في الجزائر بسياسات صندوق النقد الدولي.

منهج الدراسة:

بغرض الإجابة عن الاشكالية المطروحة نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال جمع معلومات وبيانات متعلقة بصندوق النقد الدولي ومختلف المعلومات التي تمكننا من اعطاء وصف شامل لواقع البطالة وصورة واضحة عن سياسات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على البطالة في الجزائر.

صعوبات البحث:

لقد واجهنا أثناء إعداد هذا البحث مجموعة من الصعوبات أبرزها:

تباين البيانات والإحصاءات والمعلومات من مرجع إلى آخر.

أقسام الدراسة:

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: صندوق النقد الدولي.

الفصل الثاني: البطالة.

الفصل الثالث: سياسات صندوق النقد الدولي وانعكاساتها على واقع البطالة في الجزائر.

الفصل الأول

صندوق النقد الدولي

مباحث الفصل

- تمهيد
- المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي
- المبحث الثاني: دراسة وتحليل صندوق النقد الدولي
- المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي وسياسات الإصلاح
- خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من انهيار في النظم الاقتصادية للدول كان لابد من نظام دولي يعيد الاستقرار للبلدان المتأثرة من الحرب ضمن إطار شرعي دولي يكفل التبادل التجاري، ويضمن استقرار الأسواق المالية والنقدية العالمية، لذلك عقد مؤتمر بريتون وودز الذي نتج عنه إنشاء صندوق النقد الدولي.

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي: International Monetary Fund (IMF)

المطلب الأول: نشأة صندوق النقد الدولي:

اجتمع ممثلو 44 دولة في عام 1944 قبل نهاية الحرب العالمية الثانية في (بريتون وودز) من أجل وضع نظام نقدي دولي جديد يجنب العالم الأزمات النقدية والاقتصادية التي ألمت به في الثلاثينات من القرن الماضي. وأهم ما طرح في هذا المؤتمر من اقتراحات، اقتراح الاقتصادي الإنكليزي(جون كينز) الخاص بإنشاء اتحاد دولي للمقاصة واقتراح هوايت الأمريكي والذي يعتبر المصمم الحقيقي لصندوق النقد الدولي. ويرتكز اقتراح كينز على إنشاء اتحاد دولي للمقاصة يستخدم نقودا دولية يطلق عليها اسم بانكور وبحجم يؤدي إلى مستوى مرتفع من النشاط الاقتصادي في العالم. وتتحدد قيمة هذه العملة على أساس ربطها بقيمة معينة من الذهب وتقبلها الدول الأعضاء في تسوية معاملاتها الدولية. حيث تقوم الدول الأعضاء عن طريق بنوكها المركزية بفتح حساب في الاتحاد الدولي للمقاصة وتعمل كل دولة على موازنة مدفوعاتها بنفسها ويحدث ذلك في ظل ظروف طبيعية. ولكن عندما يحدث اضطراب في بعض النظم الاقتصادية وتحدث تقلبات نقدية يترتب عليها عجز. فإن دولة العجز يصبح حسابها مدينا في الاتحاد ودولة الفائض يصبح حسابها دائنا في الاتحاد، وتستخدم كل دولة حصتها في السحب لعملية البانكور بالإضافة إلى الذهب في تسوية مدفوعاتها الدولية، ويخول الاتحاد بفتح اعتمادات للدول الأعضاء لكي تقوم بالسحب من البنك مبلغ من النقود ولكن في حدود معينة، ولا يحتاج الاتحاد للبدء في عمله إلى إيداع ودائع من الذهب أو العملات الأخرى، فأصوله تكون من القيود الحسابية الدائنة باسم البنوك المركزية للدول المختلفة، أما إذا حدث ارتفاع في الأسعار العالمية وزيادة في حجم التجارة الدولية فإن نظام اتحاد المقاصة الدولي يتصف بالمرونة في زيادة السيولة الدولية وذلك بزيادة حجم الحصص وتمنح الدول الأعضاء الائتمان الذي تستخدمه كوسيلة دفع مقبولة في المعاملات الدولية. وقد أورد كينز في مقترحاته القواعد التنظيمية المتعلقة بالبانكور حيث يحق للدولة التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها أن تسحب ربع حصتها في السنة بدون قيود، أما إذا زاد العجز على ذلك فيحق لاتحاد المقاصة الدولي أن يطلب من الدول التي تعاني من العجز أن تخفض قيمة عملتها الوطنية أو تفرض رقابة على حركات رؤوس الأموال أو تتنازل للاتحاد عن عجز من احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية، وقد كان كينز في مقترحاته يدافع عن المصالح البريطانية ويتجاهل النفوذ الأمريكي مما جعل المؤتمر في (بريتون وودز) يرفض اقتراحات كينز.

أما الاقتصادي الأمريكي (هوايت) فقد قدم إلى مؤتمر (بريتون وودز) مشروعا يتضمن النقاط التالية:

– إنشاء نظام نقدي دولي جديد يتمثل في صندوق النقد الدولي والذي يهدف إلى استقرار أسعار الصرف حيث اقترح هوايت إصدار وحدة نقدية دولية أطلق عليها اليونيتاس (Unitas) قابلة للتحويل الى عملات الدول الأخرى وترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب وذلك من أجل استخدامها كوحدة للحساب ولموازنة

الصرف بين الدول المتعاملة. واقترح هوايت على الدول الأعضاء أن تحدد قيمة عملاتها بالذهب أو باليونيتاس.

– إن المشروع الذي قدمه هوايت لم يكن يهدف إلى إنشاء سلطة نقد دولية تحل محل سلطة النقد الوطنية للدول الأعضاء وإنما كانت تصوراته خلق تعاون وتنسيق بين السلطتين.

– إن النظام النقدي المقترح بمحاربة القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية بجميع أشكالها والتي تعطل حركة رؤوس الأموال وحرية التجارة.

– إيقاف التدخل في أسواق الصرف، منع خفض قيمة العملات الوطنية باستمرار والتي تلحق ضررا بالدول الأخرى.

– تفتح حسابات دائنة ومدينة للدول الأعضاء في الصندوق ويسجل الرصيد في هذه الحسابات باليونيتاس. وتتم عملية تسوية الفائض في الحساب الجاري للدول الأعضاء بالذهب. وفي حالة وقوع عجز في ميزان المدفوعات فإن دور الصندوق هو السعي لتثبيت قيمة العمولات بواسطة الإئتمانات المتبادلة بين الأعضاء.

– يتكون احتياطي الصندوق من الذهب وعملات الدول الأعضاء وأذونات الحكومات. وبما أن الولايات المتحدة في ذلك الوقت كانت تتمسك بنظام الصرف بالذهب، وأن الدولار الأمريكي كان قابلا للتحويل إلى ذهب في المدفوعات الدولية، وعليه فإن الدولار سيكون العملة المستخدمة في تسوية الحسابات بين الدول الأعضاء. وعند تحديد حصص الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق متناسبا مع حجم ما تملك من الذهب والنقد الأجنبي وحجم دخلها القومي ومدى التقلبات في ميزان مدفوعاتها. وفي هذا الاقتراح نجد أن هوايت كان يعبر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت آنذاك تملك الجزء الأكبر من الاحتياطي العالمي من الذهب ولديها أعلى دخل قومي في العالم.

– تستطيع الدول التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها أن تسحب من الصندوق عملات أجنبية لمواجهة هذا العجز، ولكن لا تستطيع دولة العجز شراء عملات أجنبية باستمرار إذا زاد ما بحوزة الصندوق من عملة هذه الدولة على 200% من حصتها. ويستطيع الصندوق أن يفرض على الدول المقترضة بعض الإجراءات التي يراها ضرورية. وفي مؤتمر بريتون وودز الذي عقد في شهر تموز عام 1944 والذي استمر لعدة أسابيع تم الاتفاق على اعتبار مقترحات هوايت أساسا لقيام صندوق النقد الدولي وانتهى المؤتمر باتخاذ القرار لإنشاء منظمتين هما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير.[1]

المطلب الثاني: تعريف صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن،

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار: **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2007، ص ص 491-494

ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 بلدا (بلغ عدد الدول الأعضاء 188 بلد حسب موقع صندوق النقد الدولي 2014/03/05).

ويعمل صندوق النقد الدولي على تحسين الأحوال السائدة عالميا من خلال ما يلي:

- التوسع المتوازن في التجارة العالمية.
- تحقيق استقرار أسعار الصرف.
- تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات.
- إجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات. [1]

المطلب الثالث: مجال اختصاص الصندوق:

يتحدد مجال اختصاص صندوق النقد الدولي في سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي على النحو التالي:

- يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي. ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية مثل: الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والناتج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني أي ميزان معاملاته مع بقية العالم.
- يركز الصندوق أساسا على السياسات الاقتصادية للبلدان أي السياسات المتعلقة بالموازنة العامة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها.
- إضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماما كبيرا للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور. ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيدا من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار أي النمو الذي يمكن أن يستمر بغير أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات.[2]

المطلب الرابع: أهداف صندوق النقد الدولي:

إن الاتفاقية المنظمة لصندوق النقد الدولي تتضمن الأهداف التي أنشئ من أجلها صندوق النقد الدولي وهي كالتالي:

1- المحافظة على ثبات أسعار الصرف ومنع تقلباتها وكذلك منع الأعضاء في الصندوق من التنافس على ممارسة تخفيض قيمة عملاتها الوطنية.

[1] د.السيد متولي عبدالقادر: **الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2010، الطبعة الأولى،2011-1432، ص ص266-267

[2] نفس المرجع السابق: ص ص267-268

2- العمل على خفض درجة الاختلال في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء وذلك بتقصير مدة هذا الاختلال إلى أدنى مستوى له أو إزالته.

3- العمل على زيادة حجم التجارة الدولية وتوسيع نطاقها وتنشيطها وتحقيق مستويات عالية من التوظيف والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول.

4- إلغاء الرقابة والقيود على الصرف والتي تعيق نمو التجارة الدولية والعمل على إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق.

5- خلق ثقة الاعتماد على موارد الصندوق بين الدول الأعضاء وذلك من أجل تصحيح العجز في موازين مدفوعاتها وتسهيل التبادل التجاري فيما بينها.

6- تشجيع التعاون النقدي الدولي وذلك عن طريق مؤسسة دائمة (صندوق النقد الدولي) التي تفتح قنوات الحوار والتشاور بين الدول الأعضاء وذلك من أجل حل مشاكل العالم النقدية.[1]

7- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما تعلق بالمشاركة النقدية الدولية.

8- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة و الدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

9- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات. [2]

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سبق ذكره، الطبعة الأولى، ص294

[2] ريغي هشام: **العولمة والبطالة**، مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل الاقتصادي، 2008- 2009 ص21

المبحث الثاني: دراسة وتحليل صندوق النقد الدولي

المطلب الأول: المهام التي يقوم بها الصندوق

بالإشارة إلى أهداف صندوق النقد الدولي السالفة الذكر ولكي يستطيع الصندوق أن يحقق هذه الأهداف فإنه يقوم بمهمتين وهما كالتالي:

- **المهمة التمويلية:** وتتعلق هذه المهمة بإمداد الأعضاء بوسائل الدفع الدولية في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية عند الضرورة ويندرج تحت هذه المهمة الرئيسية المهام الفرعية التالية:

- منح الدول التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها الموارد اللازمة لتصحيح هذا الاختلال دون اللجوء إلى فرض إجراءات نقدية في اقتصاديات هذه البلدان.

- تقديم السيولة اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية وذلك من خلال ما يسمى **(**بحقوق السحب الخاص**)**.

- تقديم الموارد والقروض بالتعاون مع البنك الدولي والتي تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي وهي معدة لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي للبلد وتقدم هذه الموارد بالذات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض.

- **المهمة الرقابية والارشادية:** ويندرج تحت هذه المهمة المهام الفرعية التالية:

- المحافظة على استقرار أسعار الصرف ومنع الدول من المنافسة على تخفيض قيمة عملاتها.

- إقامة نظام دفع متعدد الأطراف ومنع فرض قيود على الصرف التي تحول دون تنمية التجارة وتنشيطها.

- يقترح الصندوق على الدول الأعضاء سياسات تصحيحية يحق لهذه الدولة قبولها وتطبيقها وذلك من أجل الوصول إلى توازن خارجي ذات صلة بتحقيق توازن داخلي.

- يقوم الصندوق بتقديم النصح والمشورة إلى الدول الأعضاء في مجال الأمور النقدية والاقتصادية.

- مراقبة النظام النقدي الدولي .[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

يُوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سبق ذكره، الطبعة الأولى، ص ص 495-496

شكل رقم 1-1: مخطط الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

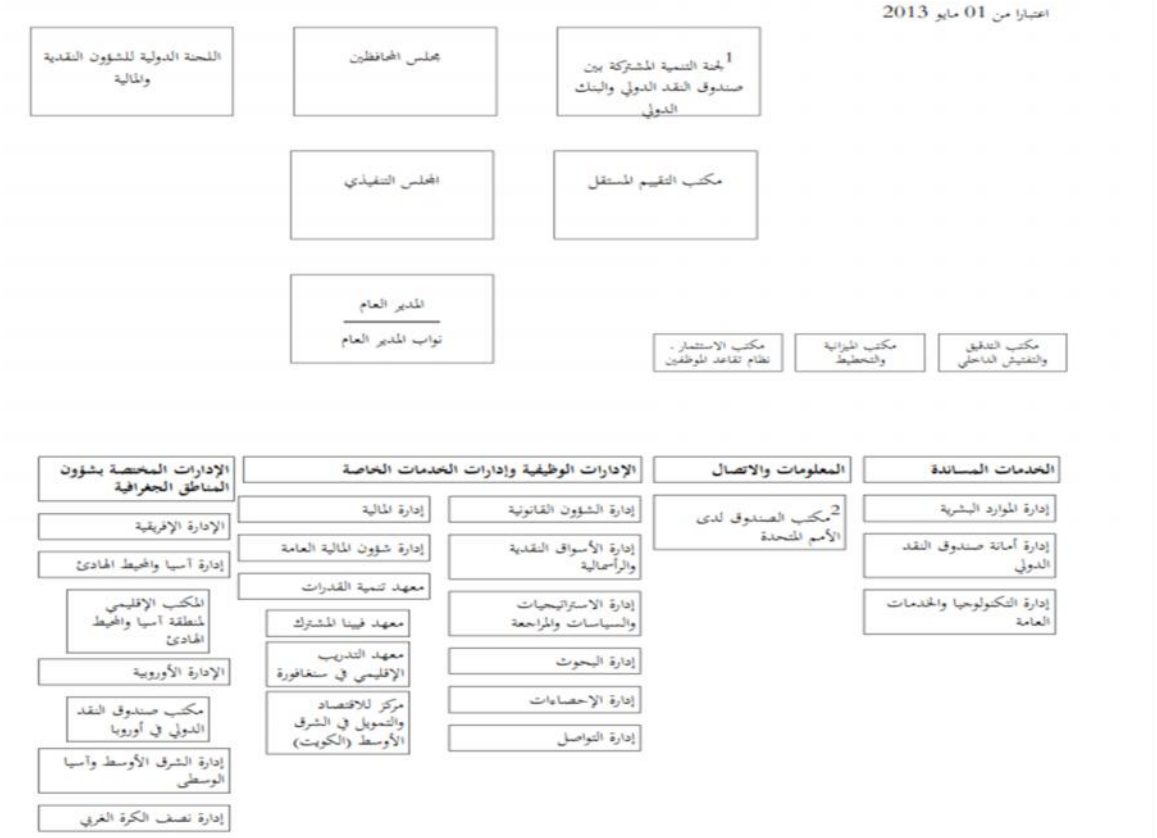

Source :https://www.imf.org/external/arabic/orgcharta.htm (13/12/2013)

حدد الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي الأجهزة الإدارية التالية:

1- **مجلس المحافظين:** ويتكون من محافظ ونائب محافظ لكل دولة عضو في الصندوق وعادة ما يكون المحافظ الذي يمثل بلده في الصندوق وزير مالية أو محافظاً للبنك المركزي ويعتبر مجلس المحافظين أعلى سلطة في الصندوق.

ويجتمع مجلس المحافظين على شكل جمعية عمومية مرة في السنة.

2- اللجنة المؤقتة: تتكون هذه اللجنة من 24 محافظا من محافظي صندوق النقد الدولي وتجتمع مرتين في السنة. وترفع تقاريرها عن إدارة النظام النقدي العالمي وعن الاقتراحات الخاصة بتعديل اتفاقية الصندوق إلى مجلس المحافظين.

3- لجنة التنمية: تتألف هذه اللجنة من 24 عضوا من محافظي الصندوق أو البنك الدولي. وهي لجنة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وترفع تقاريرها المتعلقة بمشاكل التنمية في البلدان النامية إلى مجلس محافظي الصندوق.

4- المجلس التنفيذي: يقوم هذا المجلس بتسيير أعمال الصندوق وإدارة شؤونه اليومية، ويخول إليه كافة الصلاحيات في هذا المجال ما عدا تلك التي تدخل في اختصاص مجلس المحافظين. ويجتمع المجلس ثلاث مرات في الأسبوع في المقر الرئيسي للصندوق في واشنطن. ويتكون المجلس التنفيذي من 24 مديرا

تنفيذيا تعينهم أو تنتخبهم الدول الأعضاء في الصندوق. ويقوم المجلس التنفيذي بالإشراف على مراقبة أعمال الصندوق وإدارته والإشراف على مراقبة أعمال الصندوق وإدارته والإشراف على مراقبة سياسات أسعار الصرف التي تنتهجها الدول الأعضاء، وكذلك يشرف المجلس التنفيذي على المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق إلى الدول الأعضاء، ويهتم أيضا بالقضايا المتعلقة بالنظام النقدي الدولي ضمن إطار الاقتصاد العالمي. وفيما يتعلق بالتصويت في داخل المجلس التنفيذي، فإنه يوجد خمسة مديرين تنفيذيين تعينهم الدول الأعضاء صاحبة الحصص الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، إنكلترا، ألمانيا، فرنسا، الهند) وأن عدد الأصوات التي يمثلها كل مدير من المديرين الخمسة المعينين يتحدد بحجم حصة دولته في رأس مال الصندوق أما المدير التنفيذي المنتخب فإنه يمثل عدد أصوات مجموعة الدول الأعضاء المشاركة في المجموعة بحجم حصص الدول الأعضاء المشاركة في المجموعة. أما إذا طرح أمر للنقاش يتعلق بدولة عضو لا يحق لها تعيين مدير تنفيذي يمثلها، فإنها ترسل إلى مجلس المديرين التنفيذيين ممثلا يكون له الحق في النقاش ولكن ليس من حقه الاشتراك في التصويت.[1]

المطلب الثالث: الموارد، الحصص والقوة التصويتية في الصندوق:

بدأ صندوق النقد الدولي في ممارسة نشاطه عام 1947 وكان عدد الأعضاء من الدول المشاركة في الصندوق39 دولة، ولاحقا ارتفع عدد الأعضاء في صندوق النقد الدولي ليصل إلى 181 بلدا في عام1997 (و188 عضو حاليا) وعندما ترغب دولة ما أن تصبح عضوا في الصندوق، فإنها تقدم طلبا يتضمن بيانات إحصائية ومعلومات عن أوضاعها الاقتصادية ومن ثم تقوم الدوائر المختصة في الصندوق بحساب حصة هذه الدولة في رأس مال الصندوق ومقارنتها مع حصص الدول المماثلة لها في الأوضاع الاقتصادية وبعد ذلك تعرض الحصة المقترحة على لجنة العضوية التابعة للمجلس التنفيذي وبعد موافقة الدولة التي ترغب في الانضمام إلى صندوق النقد الدولي على شروط العضوية ومنها القيمة الأولية للحصة التي افترضتها اللجنة، ومن ثم يرفع مشروع قرار إلى مجلس المحافظين بقبول الدولة المتقدمة بطلب العضوية لكي يعتمد هذا القرار. وبعد ذلك يتعين تعيين الدولة المعينة ممثلا يقوم بالتوقيع على اتفاقية قبولها كعضو في الصندوق في واشنطن وبعد التوقيع تصبح هذه الدولة عضوا في صندوق النقد الدولي. وكما يحق للدولة أن تصبح عضوا في صندوق النقد الدولي، يحق لها الانسحاب من الصندوق مع استرداد كافة المبالغ التي دفعتها في حصتها. تتكون موارد صندوق النقد الدولي أساسا من مجموع حصص الدول الأعضاء في صورة ذهب وعملات أجنبية. وكما سنرى لاحقا أن موارد الصندوق تأتي من مصادر متنوعة إلا أن حصص الأعضاء تعتبر أهم مورد من تلك الموارد.

وتختلف حصص الدول الأعضاء في الصندوق من دولة إلى أخرى من حيث الكمية والنوعية.

ويزداد رأسمال الصندوق كلما زاد عدد الأعضاء في الصندوق وكلما زاد مقدار الحصة التي يساهم بها كل عضو. ففي عام 1947 كان رأس مال الصندوق المتراكم من الحصص 8.8 مليار دولار أمريكي

[1] نفس المرجع السابق: ص ص496-497

وعدد الدول الأعضاء 39 دولة، أما في عام 1980 فقد ارتفع رأسمال الصندوق المتراكم من الحصص إلى 40 مليار دولار وعدد الدول الأعضاء 141 عضوا. أما حصص الدول الأعضاء في الصندوق فإنها ليست ثابتة بل متغيرة بحسب احتياجات الصندوق وكذلك بحسب التغيرات التي تطرأ على الأوضاع والظروف الاقتصادية للدول الأعضاء.

بالإضافة إلى حصص الأعضاء يلجأ الصندوق إلى الاقتراض لحماية العملات الرئيسية وهذا ما حدث في نادي باريس عام 1961 الذي كان يضم مجموعة العشرة والتي تم بينها اتفاقية تضع بمقتضاها دول النادي 6 مليارات دولار لمساعدة أي من العملات هذه الدول (فرنسا وألمانيا (الفيديرالية)، وإيطاليا و هولندا وبلجيكا وإنكلترا والسويد وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان). وقد يلجأ الصندوق للاقتراض أيضا من أجل تدعيم موارده وزيادة قدرته على منح التسهيلات الائتمانية. وهذا ما حدث عام 1973 عندما ارتفعت أسعار النفط حيث قامت الدول المنتجة للنفط وعلى رأسها السعودية بإقراض الصندوق 20 مليار دولار. ويضاف إلى موارد الصندوق السالفة الذكر ما استحدثه الصندوق عام 1969 من نظام حقوق السحب الخاص الذي يستخدمه في التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء.

لقد حددت اتفاقية بريتون وودز حجم حصة كل عضو صندوق النقد الدولي والتي تتوقف عليها القوة التصويتية التي تملكها كل دولة في إدارة الصندوق بالإضافة إلى حقوق السحب التي تتمتع بها على موارد الصندوق. وعليه فإن القوة التصويتية المستخدمة في إدارة الصندوق تختلف من دولة إلى أخرى ويمكن حسابها على أساس أن اتفاقية الصندوق تمنح كل دولة عضو في الصندوق 250 صوتا بالإضافة إلى صوت واحد لكل 100000 دولار من حصتها. فمثلا القوة التصويتية للولايات المتحدة الأمريكية عام 1952 هي القوة التصويتية الأكبر آنذاك وتليها المملكة المتحدة بحصة مقدارها 1300 مليون دولار وقوة تصويتية تبلغ 13250 صوتا، وفرنسا بحصة مقدارها 550 مليون دولار وقوة تصويتية تبلغ 2750 صوتا، وفرنسا بحصة مقدارها 525 مليون دولار وقوة تصويتية تبلغ 5500 صوت واليابان بحصة مقدارها 250 مليون وقوة تصويتية 2750 صوت. وفي عام 1968 كانت الولايات المتحدة تحوز على 10,5% من مجموع القوة التصويتية للصندوق أيضا. وهذه الدول الخمس السابقة الذكر وفي فترة عام 1952 هي صاحبة أكبر الحصص في الصندوق ويحق لكل دولة أن تعين مديرا واحدا من المديرين التنفيذيين. وتتكون الحصة التي تلتزم كل دولة عضو في الصندوق بسدادها للصندوق وفقا للاتفاقية الصادرة من الصندوق من شقين:

الشق الأول: يدفع 25% من الحصة بالذهب أو الدولار أو يدفع 10% من الأرصدة الذهبية أو الدورية التي تملكها الدولة ولها الحق أن تدفع أقل المبلغين.

أما الشق الثاني: من الحصة فإن العضو ملتزم بدفعه بنقوده الوطنية مقومة بالدولار. أما الالتزام بالشق الأول فقد تناوله التعديل ضمن التعديلات التي أقرها برنامج إصلاح نظام النقد الدولي عام 1976 والذي

قلص دور الذهب في السيولة الذهبية وألغى دفع نسبة من الحصة بالذهب وكذلك قام بإلغاء الأسعار الرسمية للعملات المختلفة بالذهب.[1]

المطلب الرابع: القروض والتسهيلات التي يقدمها الصندوق:

يمارس صندوق النقد الدولي مهامه التمويلية من أجل سد حاجات الدول الأعضاء من السيولة النقدية الأولية لمعالجة الاختلال المؤقت في موازين مدفوعاتهم وقد تم تطوير الوسائل التمويلية التي يمنحها الصندوق منذ نشأته وهي كالتالي:

- **حقوق السحب العامة:**

هي شكل من الأشكال القديمة للسحب على موارد الصندوق. ومن حق الدولة العضو أن تلجأ إلى اقتراض عملات الدول الأخرى من الصندوق، ويتم ذلك بشراء هذه العملات إما بالذهب أو بالعملة الوطنية للدولة المشترية، ولكن هذا الحق للسحب محدود ومقيد بالشروط التالية:

– يحدد حق السحب من حيث المبلغ بحدود لا تتجاوز ما يسحبه العضو من موارد الصندوق خلال سنة، 25% من قيمة حصته وأن لا يؤدي السحب عموما إلى زيادة ما بحوزة الصندوق من تراكمات عملة العضو عن 200% من قيمة حصته.

– استخدام العملات التي يتم الحصول عليها من الصندوق في الغرض الذي منحت من أجله، وعادة ما يكون هذا الغرض هو علاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات الجارية أو توسيع الصادرات ولا يجوز استخدام هذه الموارد في تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج.

– أن لا تكون العملة التي يطلبها العضو عملة نادرة لا يستطيع الصندوق تلبية حاجته منها نظرا للطلب المتزايد عليها من قبل الدول الأخرى.

– أن تكون الدولة التي ترغب في سحب الموارد من الصندوق غير مخلة بالالتزامات التي تفرضها الاتفاقية المنشئة للصندوق على الدول الأعضاء.

– لا يجوز استخدام موارد الصندوق لأغراض الإغاثة أو التعمير أو سداد ديون الحروب.

– قيام الدولة بإعادة شراء عملتها والعملات الأجنبية التي قامت بشرائها عند الاقتراض وهذا ما يمكن صندوق النقد الدولي من الاستمرارية في نشاطه وتقديمه الموارد المالية للدول الأخرى. ومن النشاطات التي يقوم بها الصندوق الإشراف على تنفيذ الالتزامات التي التزمت بها الدول الأعضاء في الصندوق طبقا للاتفاقية المنشئة للصندوق وهي كما يلي:

– الإشراف على التزام الدول الأعضاء في الصندوق بالعمل على استقرار أسعار الصرف في بلدانها.

– الإشراف على منع فرض قيود على عمليات الصرف ويستثنى من هذا الالتزام القيود التي تفرض على الصرف لتنظيم حركة رؤوس الأموال غير الطبيعية والتي تهدف إلى المضاربة أو الهروب. ويستثنى أيضا القيود التي تفرضها الدولة بغرض مواجهة دولة أخرى يكون الصندوق قد أعلن عن ندرة عملتها.

[1] نفس المرجع السابق: ص ص497-500

– الإشراف على التزام كل دولة عضو بإعادة شراء عملتها المتراكمة في رصيد عضو آخر في الصندوق إذا طلب ذلك العضو الآخر، وخاصة إذا كان ذلك لازما لتسديد المدفوعات الجارية. وتتم إعادة الشراء إما بالذهب أو العملة الوطنية للعضو الآخر.

– الإشراف على التزام الدول الأعضاء بتقديم بيانات عن أوضاعها الاقتصادية وخاصة المتعلقة بموازين مدفوعاتها وأسباب العجز فيها، والأرصدة الدولية لهذه الدول واستثماراتها الخارجية وتجارتها الخارجية، ودخلها القومي وأسعار الصرف والرقابة عليها، وغيرها من الأمور الاقتصادية. وقد فشل الصندوق في مهمته الاشرافية على تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها الدول الأعضاء في الصندوق وبالتالي فشل الصندوق في الإشراف على النظام النقدي الدولي للأسباب التالية:

– عدم التزام الدول الأعضاء في الصندوق بإتباع سياسة نقدية معينة، وإنما قامت هذه الدول بتطبيق سياسة نقدية مناسبة لا تتعارض مع أحكام اتفاقية الصندوق.

– ابتعاد الكثير من الدول الأعضاء في الصندوق عن تطبيق أسعار صرف العملات التي حددت بعد الحرب العالمية الثانية بطريقة تحكمية ولم تأخذ بعين الاعتبار أثر المتغيرات الدولية على الهياكل الاقتصادية المختلفة. وعليه قامت الدول الأعضاء بانتهاج أساليب متنوعة في تحديد أسعار الصرف دون الحصول على موافقة الصندوق.

– إعلان الولايات المتحدة عن إلغاء قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب عام 1971، مما أحدث اضطرابا في الأسواق النقدية الدولية، ودفع الكثير من الدول إلى تعويم عملاتها، وتخفيض قيمة الدولار بالنسبة للذهب في نهاية عام 1971، وفي الشهر الثاني من عام 1973 تأكد فقدان الدولار لدوره الرئيسي الذي احتله في النظام النقدي الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتأكد عجزه عن القيام بوظيفتين وهما: الدولار كأداة ثابتة لقياس القيم، أو الاحتفاظ به للمدفوعات الآجلة. وهذا يعني زعزعة ركن رئيسي من أركان النظام النقدي الدولي الذي أوجدته اتفاقية بريتون وودز. وهذه نقطة البداية التي انطلق منها الصندوق في إدخال التعديلات على اتفاقية إنشائه وذلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد في العلاقات النقدية الدولية. ففي عام 1978 تم إدخال العديد من التعديلات على أحكام اتفاقية الصندوق وهذا التعديل هو التعديل الثاني. أما التعديل الأول فقد تم حدوثه في عام 1969 والذي بموجبه تم إنشاء حقوق السحب الخاصة. واستحدث الصندوق تسهيلات ائتمانية جديدة تؤدي إلى زيادة مصادر السيولة الدولية التي تمكن من مقابلة الاحتياجات المتزايدة لوسائل الدفع الدولية.

– حقوق السحب الخاصة:

يؤخذ بعين الاعتبار أن حقوق السحب الخاصة هي نوع جديد من الأصول الدولية التي يمكن أن تستخدمها الدولة في تسوية المدفوعات الدولية بالإضافة إلى احتياطاتها من الذهب والعملات الأخرى. وقد أنشئت حقوق السحب الخاصة بمقتضى التعديل على الاتفاقية المنشئة للصندوق عام 1969 والذي جعلها توفر المزيد من السيولة الدولية اللازمة لسداد الالتزامات الدولية. وتختلف حقوق السحب الخاصة

اختلافا أساسيا عن حقوق السحب العامة رغم تماثل الأسس التي تقوم عليها كل منهما. وتستمد حقوق السحب الخاصة قوة إبرائها القانونية في مجال المدفوعات الدولية من التزامات الدول الأعضاء في الصندوق بقبولها في أي وقت، ومن أية دولة، وضمن قيمة إجمالية محددة، على أن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل. ويقوم الصندوق بتوزيع حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء بناء على حجم حصة كل منها في الصندوق.

وتستخدم حقوق السحب الخاصة وحدات نقود حسابية دفترية تنشأ إداريا ويتم تقييدها محاسبيا في صندوق النقد الدولي في حساب مستقل من الحساب العام تحت اسم حساب السحب الخاص. وبذلك يساهم إنشاء حقوق السحب الخاصة في زيادة حجم الاحتياطيات الدولية وتوفير السيولة، دون أن تكون خاضعة لتأثير أحوال موازين المدفوعات للدول صاحبة العملات الارتكازية أو التأثير بكمية إنتاج الذهب.

وقد صدرت قيمة وحدة السحب الخاص في الفترة 1970-1974 عند إصدارها بما يساوي محتوى الدولار الأمريكي من الذهب (0.888671 غرام). ولكن ابتداء من تموز 1974 تقرر أن تحدد قيمة وحدة السحب الخاص على أساس سلة من عملات 16 دولة يتم تحديدها من بين الدول التي لا يقل نصيب صادراتها من الصادرات العالمية عن 01 %. وقد حدد لكل عملة من تلك العملات وزن بنسبة مئوية تتوافق مع حصة الدولة صاحبة العملة من المبادلات التجارية العالمية. وبذلك احتلت عملات الدول الصناعية الكبرى في هذه السلة وزنا مميزا حيث كان الوزن النسبي عام 1978 للدولار 33%، وللمارك الألماني 12.5% والجنيه الإسترليني 7.5%، والفرنك الفرنسي 7.5%، والين الياباني 7.5%. وابتداء من عام 1981 تحددت قيمة وحدة حقوق السحب الخاص على أساس سلة من عملات الدول الخمس الأعضاء في الصندوق وصاحبة النصيب الأكبر من المبادلات التجارية العالمية وهي: الدولار الأمريكي، الين الياباني، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي. ويقوم صندوق النقد الدولي بتحديد قيمة وحدة السحب الخاصة يوميا. وعليه يختلف الوزن النسبي لكل عملة من هذه العملات الخمس داخل سلة العملات. ويتم تعديل هذا الوزن كل خمس سنوات وفقا للتغيرات التي تطرأ على حصة كل دولة في التجارة العالمية.

وفي عام 1995 بلغ مجموع إصدارات حقوق السحب الخاصة 21.4 مليار وحدة وهي تساوي 2.3% من حجم الاحتياطي النقدي العالمي مقابل 8.4%. عام 1972، علما أنه من بين 181 عضوا في الصندوق يوجد 38 عضوا لم يتلق أية مخصصات من حقوق السحب، وبعد أن كانت قيمة وحدة السحب تساوي دولارا أمريكيا في الفترة 1971- 1974 تغيرت تغيرا كبيرا لتصبح قيمتها في عام 1975 (1.75) دولار.

يستطيع أعضاء صندوق النقد الدولي المشتركين في إدارة حقوق السحب الخاصة أن يستخدموا هذه الحقوق دون موافقة مسبقة من الصندوق أو من باقي الأعضاء المشتركين على هذا الاستخدام ويحق لمالك حقوق السحب الخاصة أن يستبدلها بعملة أجنبية قابلة للتحويل من أجل إبرام صفقة وذلك بقيام

الصندوق بتعيين العضو المشترك الآخر، والذي سيقوم بتوفير العملات القابلة للتحويل مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة. ولابد من ذكر أن تعيين العضو المشترك الآخر يتم بناء على قوة ميزان مدفوعاته ومركز احتياطاته من العملات الأجنبية والذهب بالإضافة إلى ذلك فإن التزام العضو المشترك بتقديم العملة القابلة للتحويل محدد بالحق الذي تصل فيه حيازته من حقوق السحب الخاصة بثلاثة أضعاف عدد الوحدات من حقوق السحب الخاصة التي وزعت عليه أو أي حد أعلى يتم الاتفاق عليه بين العضو المشترك والصندوق.

بعد أن يقوم العضو المشترك بتقديم العملة القابلة للتحويل مقابل وحدات من حقوق السحب الخاصة، عليه أن يقوم بإعادة تكوين حيازته من حقوق السحب الخاصة بحيث تكون متطابقة مع قواعد وأسس إعادة التكوين التي وضعها الصندوق طبقا لقانونه الأساسي. أما الدولة المستفيدة فإنها تلتزم باسترداد حقوق السحب الخاصة التي كانت تملكها واستخدمتها في الحصول على عملة قابلة للتحويل مقابل حقوق سحب خاصة تحصل عليها مرة أخرى، وهذا ما يحقق التوازن في الدولة المستفيدة بين ما تملكه من حقوق السحب الخاصة وبقية الأصول التي تستخدمها كاحتياطات. ولكن هذا الالتزام لا ينسحب إلا على ما يزيد عن 70% من قيمة السحب الخاصة المملوكة للدولة المستفيدة وفي فترة أساسية مقدارها خمس سنوات، وبطريقة أخرى يمكن توضيح هذه النقطة بأن الدولة المستفيدة لا تلتزم إلا بسداد أو رد 30% من قيمة هذه الحقوق. كما أن الدولة المستفيدة تلتزم بدفع فائدة مقابل استخدامها لحقوق السحب الخاصة.

- **تسهيلات التمويل التعويضي:**

يقدم صندوق النقد الدولي هذا النوع من التسهيلات للدولة النامية المصدرة للموارد الأولية كتعويض لها عن التقلبات الحادة في أسعار صادراتها من المواد الأولية نتيجة ظروف خارجة عن إرادتها مثل إصابة المحاصيل الزراعية بآفات زراعية أو حلول موسم زراعي غير ملائم نتيجة للجفاف وعدم سقوط الأمطار مما يلحق بالدولة أضرارا كبيرة. وللتخفيف من الآثار الاقتصادية لهذه الصدمات الخارجية يسمح لهذه الدول الأعضاء في الصندوق باقتراض ما يصل إلى 95 % من حصتها بموجب هذا التسهيل على أن يتم سداده خلال الفترة ما بين 3– 5 سنوات .[1]

- **تسهيلات التمويل التعويضي الطارئ**

استحدث الصندوق هذا النوع من التسهيل في سنة 1988 بحيث وحد بين تسهيل التمويل التعويضي المنشأ في سنة 1963 بغرض التصدي لمشكلة تقلبات أسعار الصادرات وبين التمويل التعويضي الذي يقدم مساعدات بسبب زيادة تكاليف واردات الحبوب والتي ترجع أسبابها خارج إيرادات البلد العضو، حيث التسهيل يشمل كذلك نقص حصيلة الواردات فأصبحت لا تقتصر على الواردات من الحبوب فقط وامتدت إلى الخدمات المختلفة كالسياحة والتأمين....الخ، كما أدخل هذا التسهيل في حالة آلية الطوارئ الخارجية وكذلك في حالة تعويض الأعضاء عن زيادة تكاليف استيراد مادة النفط.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 474-506

- **تسهيل تمويل المخزون السلعي الاحتياطي**

يقدم صندوق النقد الدولي مساعدات لأغراض وقائية ضد حدوث أي خلل في عوائد صادرات السلع الأولية وذلك من خلال المخزونات الدولية لتثبيت أسعار هذه السلع من أجل تخفيف أثر تقلبات أسعار صادراتها بالنسبة للدول الأعضاء وقد استحدث هذا النوع سنة 1969 بشرط الاشتراك في وكالات التمويل الاحتياطي.

- **تسهيل التمويل التكميلي**

ويسمى كذلك بتسهيل الاتاحة الموسعة وهي عبارة عن تسهيلات تمويلية يقدمها الصندوق كتحويلات إضافية لمساعدة الأعضاء الذين يواجهون اختلالات مدفوعات كبيرة بالنسبة لحجم حصصهم وهذا التسهيل يتم إدخاله ضمن تسهيل الاستعداد الائتماني والتسهيل الموسع (الممتد) وذلك عن طريق تحديد فترة كل منهما لمدة أطول من المدة المسموح بها في الظروف العادية ولابد من توفير الشروط التالية:

1 . أن يقدم البلد العضو طلبا للصندوق يطلب فيه هذا النوع من التسهيل.

2 . وجود صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ولفترة أطول نسبيا لسياسة التصحيح.

3 . أن يكون العضو قد حصل على شريحة الائتمان العليا (تسهيل الاستعداد الائتماني) وتسهيل الصندوق الممتد وإن موارد هذا التسهيل تأتي من القروض وأن سعر الفائدة يتضمن رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

وفي هذه الحالة يقدم الصندوق قروضا قد تصل كحد أقصى إلى 140% من الحصة خلال سنتين ويمكن للصندوق أن يمدده إلى ثلاث سنوات، على أن تلتزم الدولة العضو المستفيدة برد القرض على أقساط تبدأ بعد ثلاث سنوات ونصف من الحصول عليها وتنتهي بانتهاء السنة السابقة وتفرض رسوم إضافية قدرها 0,2% للسنوات الثلاثة الأولى تضاف إليها نسبة 0,125% لكل سنة عن السنوات الأخرى يضاف إلى معدل سعر الفائدة على القروض.

- **مساعدات الطوارئ**

استحدثت مساعدات الطوارئ في سنة 1962 المساعدة للبلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة وغير المتوقعة مثل الزلازل والأعاصير وموجات الجفاف أو هجمات الحشرات الضارة بالمحاصيل، ويقدم الصندوق في هذا المجال المساعدات في شكل مشتريات الشرائح الائتمانية وقد جرى منذ سنة 1982 داخل الصندوق على أن تقتصر مساعدات الطوارئ المرتبطة بكوارث طبيعية على ما يعادل شريحة ائتمانية واحدة ويمكن أن تزيد عن ذلك في ظروف استثنائية وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في سنة 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدرتها المؤسساتية.

- **تسهيل التصحيح الهيكلي**

أنشأ هذا التسهيل في مارس سنة 1986 استجابة لحاجة الدول النامية التي تواجه أزمات اقتصادية خانقة بسبب نقص المداخيل ومنها مشاكل حادة في ميزان المدفوعات وتقديم القروض بشروط ميسرة جدا لدعم برنامج التصحيح الهيكلي ذات الأجل المتوسط على مستوى الاقتصاد الكلي ويقوم كل من البلد العضو وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بإعداد برنامج إصلاح اقتصادي هدفه العمل على إزالة الاختلالات الهيكلية بتوجيه البرنامج نحو مواطن الجمود في الاقتصاد الوطني من انخفاض مستوى النمو، وهبوط مستويات الدخل الفردي وكثرة أعباء الديون الخارجية لسنوات طويلة.

والملاحظ أن حق البلد العضو للحصول على هذا التسهيل يتم وفق معيار الدخل الفردي وبالتالي نجد أن أغلب البلدان الأعضاء لهم الحق في الاستفادة من هذا النوع من التسهيل، كما يصل سعر فائدته إلى 0,5% ويستحق السداد في عشرة أقساط نصف سنوية متساوية تبدأ بعد 5 سنوات ونصف من تاريخ الصرف وتنتهي بعد 10 سنوات من ذلك التاريخ.

- **تسهيل التعديل الهيكلي المعزز**

استحدث هذا النوع سنة 1987 حيث لاحظ الصندوق أن الموارد المتاحة بمقتضى تسهيل التصحيح الهيكلي غير كاف لدعم برنامج التصحيح الهيكلي خاصة في البلدان النامية والفقيرة ويبلغ السحب في هذا التسهيل ثلاث أمثال السحب المسموح به من تسهيل التصحيح الهيكلي ولكن تختلف معه في شروط الاستفادة والمراقبة والتمويل ويتفق معه من خاصية سعر الفائدة المنخفضة أو من ناحية مدة السداد للقرض إلا أنه تصاغ في كل سنة ورقة إطار للسياسات الواجب اتباعها وفق برنامج مفصل.

- **تسهيل التحول في الأنظمة الاقتصادية**

أستحدث هذا النوع سنة 1993 وهو تسهيل مؤقت خاص بتحولات في الأنظمة الاقتصادية وذلك لمساعدة دول الاتحاد السوفياتي سابقاي وبلدان أوروبا وهو عبارة عن قروض لهذه البلدان التي لها اختلافات حادة في ترتيبات التجارة والمدفوعات التقليدية نتيجة الانتقال من التجارة بأسعار إدارية إلى التجارة التي تعتمد على أسعار السوق بشرط أن هذه البلدان لا تستطيع برامجها التصحيحية لاقتصادياتها في ظل التسهيلات الأخرى للصندوق مع الأخذ بعين الاعتبار النية الحسنة للتعامل الكامل مع الصندوق من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة موازين مدفوعاتها ويتم سداد هذه القروض بعد فترة تتراوح ما بين أربع سنوات ونصف إلى عشر سنوات وانتهى العمل به في سنة 1995.

- **تسهيل النمو والحد من الفقر**

هذا النوع من التسهيل حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر سنة 1999 والذي يولي اهتماما للحد من الفقر وموجه الى البلدان الأكثر فقرا التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات حيث ساعد صندوق النقد الدولي البلدان منخفضة الدخل لسنوات عديدة في تنفيذ سياسات اقتصادية من أجل تعزيز النمو ورفع المستوى المعيشي لشعوبها سواء بالدعم المالي أو بالمشورة والمساعدة الفنية سواء

من خلال تسهيل التصحيح الهيكلي أو التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي حيث بين سنتي 1986 – 1999 استفادت 56 بلد بمجموع سكانها 3,2 بليون نسمة ولقد عززت هذه التسهيلات جهود التنمية في البلدان منخفضة الدخل.

ولكن بالمقابل لم تحقق المكاسب اللازمة للتخفيف من آثار هذه السياسات وخاصة الفقر بحيث ازدادت رقعته مما أدى بخبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في عام 1999 الاعتماد على منهج جديد للحد من الفقر وذلك من خلال سياسة منح القروض والتخفيف من أعباء الديون بحيث يجعل البلد العضو لنفسه مجموعة من الاستراتيجيات للحد من الفقر وعلى أساس هذه الاستراتيجية يتم منح القروض لكن ضمن البرنامج الاقتصادي الذي يدعمه الصندوق والبنك العالميين، ومن شأن هذه الاستراتيجية إعطاء الأولوية لاحتياجات الفقراء وذلك من خلال السياسة العامة للبلد العضو وبوضع رؤية واضحة المعالم وخطة لتحقيق الأهداف والمبادئ وهي:

1- من الضروري وجود منهج شامل إزاء التنمية ورؤية واسعة الأوضاع.

2- تحقيق النمو الاقتصادي بمشاركة الطبقات الفقيرة.

3- جعل الدوائر الإنمائية أكثر فعالية في التعاون للحد من الفقر.

4- الأخذ بعين الاعتبار مشكلة الفقر كأحد معوقات التنمية الاقتصادية.

5- التركيز على النتائج المحققة من هذا المنهج ويكون ذلك في الآجال المستقبلية.[1]

- **<u>تسهيلات الصندوق الممتدة:</u>**

أنشئ هذا النوع من التسهيلات في عام 1974 لعلاج العجز في موازين المدفوعات الناشئ عن اختلالات هيكلية في الإنتاج أو التجارة. ويحتاج علاج هذا النوع من العجز إلى فترة زمنية غير قصيرة تسمح بتوظيف وإجراء التعديلات اللازمة، وهذا يعني إتاحة التسهيلات الائتمانية من موارد الصندوق إلى الدولة صاحبة العجز على مدى 3 إلى 4 سنوات، على أن تقوم بسداد هذه التسهيلات خلال فترة زمنية تستغرق من 5 إلى 10 سنوات.

- **<u>التسهيلات البترولية:</u>**

قام الصندوق بتنظيمها في عام 1974 نتيجة للارتفاع الشديد في أسعار البترول ومنتجاته والذي أدى إلى إصابة موازين المدفوعات في العديد من البلدان المستوردة للنفط بالعجز. وقد ارتكز الصندوق في تمويل ذلك على الاقتراض من الدول الصناعية والبترولية التي حققت فائضا في موازين مدفوعاتها وأهمها السعودية والكويت وإيران وكندا وألمانيا الاتحادية آنذاك. إلا أن المستفيد الأكبر من هذا النظام كانت الدول الصناعية.

[1] مدني بن شهرة: **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص ص 73 - 78

- **التسهيلات التمويلية:**

التي تستخدم لتمويل تكوين الاحتياطات من بعض السلع الاستراتيجية التي تلعب دورا مهما في نمو اقتصاديات بعض البلدان مثل سلعة البترول ويبلغ حجم هذا الإقراض بنسبة تقارب 50 بالمئة من حصة العضو.[1]

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سبق ذكره، الطبعة الأولى، ص 506

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي وسياسات الإصلاح

المطلب الأول: سياسات صندوق النقد الدولي في الإصلاح

إن برامج الإصلاح التي يدعمها الصندوق تنطوي على إدماج سياسات التثبيت قصيرة الأجل، التي تهدف لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية من خلال التحكم في مستوى الطلب الكلي.

أما سياسات التصحيح الهيكلي فهي أطول أجلا ترمي إلى تحفيز جانب العرض في الاقتصاد، وفيما يلي عرض لكلا النوعين من السياسات: [1]

الفرع1: التثبيت الاقتصادي

مازال الجدل سائدا بين الاقتصاديين المعنيين بالإصلاح الاقتصادي بشأن أي من السياسات الإصلاحية يمكن تنفيذها أولا التثبيت الاقتصادي أو التعديل الهيكلي أو الاثنين معا في نفس الوقت وعلى الرغم من منطقية الخيارات المختلفة حسب الفروض التي اعتمد عليها كل منهم، إلا أن أكثر الخيارات منطقية تكون وفق المفاهيم الاقتصادية، يكون التثبيت الاقتصادي أولا وبعد أن تأخذ هذه الإجراءات بعدا زمنيا مناسبا في إطار المدى القصير لتفعيل آثارها الاقتصادية تليها في الترتيب المرحلي الإجراءات الاقتصادية المرتبطة بالتعديل الهيكلي، ويستند هذا التسلسل إلى الفروض التي تشير إلى صعوبة حركة رأس المال باتجاه الاستثمار، ويقوم التثبيت الاقتصادي بالسعي نحو تحقيق أسعار الصرف الحقيقية مع أكبر قدر من التأكد والرضى لدى الاستثمار الأجنبي وعدم الخوف من التغيرات في أسعار الصرف للعملات المحلية، كما يعد برنامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي، وقد ساهم العديد من الاقتصاديين وفي مقدمتهم ج، مياد 1951 وذلك في تحليل العلاقة بين تراكم الديون ومشكلاتها والاجراءات الضرورية التي يتطلب تنفيذها في الاقتصاد المحلي لتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات وهي إجراءات تعتمد على المدى القصير، كما يعتمد الصندوق على التحليل النقدي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات وتعتمد في جزء منها على نموذج جاك بولاك الذي يشير إلى العلاقة السببية لخلق النقود من جراء التسهيلات الائتمانية من جانب عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات من جانب آخر، إيمانا من أن حجم السيولة المحلية دالة بحجم التغيير في الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية وصافي تدفقات رأس المال، وبمعنى آخر أن زيادة الائتمان المحلي من دون زيادة في الناتج المحلي يترتب عليه انتقال دالة عرض النقود إلى اليمين ومن ثم ارتفاع الطلب الكلي وهو الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتفاقم الاختلالات الداخلية (الميزانية العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات) من جراء فائض الطلب المتولد نتيجة زيادة الانفاق الاستهلاكي، وبالنظر في أن سياسة التثبيت الاقتصادي ترتبط بمفاهيم المدى القصير فإن تأثيراتها الانكماشية تعد سريعة بالتجاه خفض مستوى الطلب الكلي وذلك من خلال السياسات المالية والنقدية وتؤدي المحصلة الايجابية لهذه المتغيرات إلى خفض عجز

[3] بلعزوز بن علي: **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008 ، ص ص 136- 137

الميزانية وتراجع معدلات الانفاق الاستثماري في إطار تحرير أسعار الفائدة وارتفاعها مقارنة بمستوياتها الاسمية، فضلا عن زيادة الضرائب المباشرة كما أن تطبيق سياسة التثبيت الاقتصادي تؤدي إلى آثار سلبية على مستوى النقد ومعيشة أفراد المجتمع، فتراجع الانفاق العام يترتب عنه زيادة مستوى البطالة، خفض الاجور وازدياد مستوى الفقر. أما انخفاض الانفاق الاستثماري فإنه يقلل من النمو الاقتصادي أما تحرير الأسعار يؤدي إلى رفع الدعم عن السلع المحلية وبالتالي ترتفع أسعارها، أما السلع المستوردة فيرتفع مستوى أسعارها نتيجة تحقيق أسعار الصرف الحقيقية وهذا كله يؤثر على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع لاسيما منخفضوا الدخل.

وقد اهتمت سياسات صندوق النقد الدولي بشأن التحكم في السيولة النقدية لأنها أحد مسببات زيادة الطلب الكلي ومنه زيادة التضخم وعليه فإن برنامج التثبيت الاقتصادي يسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال ارتفاع أسعار الفائدة. حيث أن هذا الارتفاع يؤدي إلى تحفيز الادخار وترشيد الاستثمار، كما أن الاهتمام بتنمية أسواق رأس المال وتحرير التعامل فيها وترشيد الاقتراض الخارجي من بين السياسات المتبعة لصندوق النقد الدولي.

إن سياسة التثبيت الاقتصادي تهدف إلى:

1- إعادة التوازن في الاقتصاد الكلي في مدة قصيرة عادة ما تكون بين عام أو عامين.

2- هذه السياسات عادة ما تكون اتفاقية بين الحكومة المعنية التي تقوم بالسحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق وبين صندوق النقد الدولي وهذه السياسات تمثل مشروطية الصندوق التي يتم الاتفاق عليها في خطاب النوايا المبرمج مع الحكومة المعنية.

الفرع2: التصحيح الهيكلي

إن القضاء على مختلف الاختلالات والتشوهات التي تشوب الاقتصاد الوطني والتغلب على ظاهرة الركود الاقتصادي وتعطيل جهات الكبح وإيجاد ديناميكية جديدة من أجل تحويل البنية التحتية للاقتصاد واعادة هيكلته من أجل الادماج في الاقتصاد العالمي والقيام بإعادة التنظيم الاقتصادي وإيجاد التوازن بواسطة مجموعة من الاجراءات الهيكلية والتنظيمية في ضوء ميكانيزمات اقتصاد السوق وتدني دور الدولة في الشأن الاقتصادي، كل هذه الاجراءات تعد من برنامج التعديل الهيكلي.

إن أزمة النظام الرأسمالي في السبعينات والجدل الفكري الذي أنتهجه النظام الرأسمالي حول أسبابها وتفسير ظواهرها بما فيها التضخم والركود أفرز تيارا فكريا جديدا في المنظومة الرأسمالية وهو ما يطلق عليه التيار النقدي وعلى رأسه الاقتصادي مليتون فريدمان وهو تيار يندرج ضمن مدرسة النيوكلاسيك ويحمل المبادئ العامة للنظام الرأسمالي من حيث الحرية الاقتصادية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي واعتمادا على ما يسمى اقتصاديات العرض وإعطاء أهمية كبيرة للنقود في تغيير وعلاج التضخم.

إن الأزمة الرأسمالية في السبعينات هيأت الجو إلى العودة إلى المفهوم الكلاسيكي في ثوب جديد عن طريق أقطاب التيار النقدي وما يعرف بمدرسة شيكاغو وقد اعتمدت هذه المدرسة على النظريات الكمية للنقود مع بعض التعديلات والتطورات الجديدة، بحيث يفسر أقطاب هذه النظرية الارتفاع العام لمستوى الأسعار بنمو كمية النقود وبأن الافراط في عرض النقود لا يرتبط فقط بالعلاقة القائمة بين كمية النقود وعرض السلع والخدمات كما هو الحال بالنسبة للنظرية الكلاسيكية وإنما يرتبط أيضا مباشرة في زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود. هذا ما جعل التيار النقدي يطرح وصفة من الاجراءات من أجل مواجهة التضخم وذلك ضمن سياسة تقشفية صارمة ومنها:

1- الاهتمام بسعر الفائدة من أجل أن يلعب دوره في تحريك آليات السوق وذلك بتطبيق سياسة نقدية فعالة.

2- تحمل الاثار عن هذه السياسة حتى يتم الوقف من موجة التضخم ويستقر النمو الاقتصادي وبالتالي الانعاش العام في أوجه الاقتصاد.

3- اللجوء إلى التوازنات العامة وذلك للحد من تقلص وترشيد الانفاق الحكومي العام والحد من مختلف القروض الموجهة إلى الانتاج وفي حالة اكتمال التوازن على هذه الدول التغير من هذه السياسة النقدية.

4- فتح أبواب للاستثمار الخاص وتحفيزه وبالتالي استرجاع النمو وذلك عن طريق الحد من تدخل الدولة وادارتها للاقتصاد والعودة إلى الوظيفة التقليدية لها.

ويستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التعديل الهيكلي إلى المفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية والأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية إما المتوسطة أو الطويلة وتعنى البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكد ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الانتاجية المختلفة.[1]

المطلب الثاني: منهج صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي

تنشأ الحاجة إلى تبني برنامج الاصلاح الاقتصادي، حينما تعاني الدول اختلالا داخليا يتمثل في عدم التوازن بين إجمالي الطلب الداخلي وإجمالي العرض، مما ينعكس على ميزان المدفوعات.

فإذا ما كان التمويل الخارجي متاحا، فإن التوسع في الطلب قد يستمر لفترات طويلة ولكن على حساب تزايد عجز الحساب الجاري الخارجي، وفقد القدرة على المنافسة الدولية، وعدم كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة عبء الدين الخارجي. ومع استمرار هذا الاختلال تفقد الدولة جدارتها الائتمانية ومن ثم مصادر تمويلها الخارجي، فيفرض عليها الاصلاح الاقتصادي. وذلك بتدخل مؤسسات النقد الدولية أو التنسيق معها على أقل تقدير، ولعل هذا بسبب أمور ثلاثة:

- إن الاقتصاد النامي لا يمكن أن يعمل بمنأى عن المحيط والبيئة العالمية.

[1] مدني بن شهرة: نفس المرجع السابق: ص ص 37 - 41

– تعمق الاختلالات الداخلية، وتشعب أسبابها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يؤدي إلى اختلالات خارجية جوهرية.

– إن المساندة الدولية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي تكون ضرورية، نظرا لحاجة هذه الدول إلى تمويل خارجي يخفف وطأة عملية الاصلاح.[1]

ويستند منهج الصندوق في الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية على ثلاثة فرضيات ضمنية:

– إن كل اختلال خارجي مصدره وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي، نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع بسرعة أكبر عن زيادة كمية السلع والخدمات الحقيقية.

– إن كل إصلاح لاختلال ما يتطلب تخفيضا في الطلب الأسمى، وإعادة تخصيص عناصر الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي.

– إن سياسات الإصلاح الاقتصادي ليست انكماشية، فهدفها يتمثل في التوصل إلى توازن خارجي عند التشغيل الكامل عن طريق تغيير نظام الأسعار وتخصيص الموارد.

وعلى ضوء هذه الفرضيات، فإن برامج الاصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة:

– بلوغ وضع سليم لميزان المدفوعات، يمكن من أداء الالتزامات الخارجية بشكل مرتب.

– تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستمر، مع الحفاظ على مستوى مناسب من العمالة.

– احتواء التضخم أو تخفيضه إلى أن يعادل أو يقارب المعدل العالمي للتضخم إلى جانب تحقيق استقرار سعر الصرف.

– محاولة تحقيق العدالة في مجالات، توزيع الدخل، التعليم، الصحة، التغذية.

ويرى الصندوق أن سبيل بلوغ تلك الأهداف هي:

– الملاءمة بين الطلب الداخلي، والموارد المتاحة في الأجل القصير من خلال ما يعرف ببرنامج التثبيت الاقتصادي.

– تمهيد الطريق لنمو قابل للاستمرار، في ظل استقرار الأسعار في الأجل المتوسط اعتمادا على ما يسمى ببرنامج التكييف الاقتصادي.[2]

المطلب الثالث: التحفظات على أداء سياسات صندوق النقد الدولي

تشير الكثير من التحليلات التي تجري لتقييم سياسات وأداء صندوق النقد الدولي على أنه توجد مآخذ وتحفظات على سياسات وأداء الصندوق منها ما يلي :

1– تسيطر الدول الصناعية المتقدمة الخمس الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة على إدارة الصندوق. وتنفرد الولايات المتحدة بـ 20% من القوة التصويتية وذلك لأنها تملك 20% من رأسمال الصندوق.

[2] نفس المرجع السابق : ص ص 134- 135

[2] بلعزوز بن علي: نفس المرجع السابق، ص ص 135- 136

2- إن معظم القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها الصندوق كانت تأخذ طريقها إلى الدول الصناعية المتقدمة، وهذا ما حدث مع حقوق السحب الخاصة التي لم تنل منها الدول النامية الى القليل وحصلت الدول المتقدمة على النصيب أكبر منها.

3- يتحفظ البعض على توسيع حجم السيولة الدولية بالاعتماد على نظام حقوق السحب الخاصة، وذلك لأنه يتضمن نوعا من المغالاة تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وخاصة في ظل الركود الاقتصادي وانتشار البطالة في العديد من الدول الصناعية.

4-عندما يمنح صندوق النقد الدولي التسهيلات المالية وخاصة إلى الدول النامية يشترط إتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجالات متعددة منها علاج العجز في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة وخفض معدلات التضخم وإصلاح سعر الصرف وتحرير الأسعار وتحرير التجارة الدولية. وتلحق الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدولة المقترضة ضررا كبيرا بالشريحة الاجتماعية الفقيرة من المجتمع، وأحد الأمثلة على ذلك طلب صندوق النقد الدولي من الدول المقترضة إزالة الدعم الحكومي عن بعض السلع الضرورية مثل الخبز والمحروقات حتى تتمكن هذه الدول من سداد ديونها لصندوق النقد الدولي. وعليه فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي الذي يفرضها الصندوق على الدول المقترضة سياسات انكماشية يغلب عليها الطلب في المدى القصير والمتوسط. ومن زاوية المشروطية وخاصة بعد عدم مقدرة المكسيك على سداد ديونها في عام 1982 أصبحت الدول النامية لا تستطيع الحصول على المساعدات و القروض من أي جهة أخرى إلا بعد الرجوع إلى الصندوق وإبرام الاتفاقيات معه و الحصول على شهادة الصلاحية الاقتصادية والجدارة الائتمانية.

5- إن سياسات صندوق النقد الدولي تتناسب وتراعي الأوضاع الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة على حساب الأوضاع الاقتصادية للدول النامية التي تحتاج إلى معالجات خاصة.[1]

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سبق ذكره، الطبعة الأولى، ص ص 507- 476

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل والذي تطرقنا فيه لصندوق النقد الدولي من حيث نشأته وهيكله والتسهيلات والقروض التي يقدمها ووظائفه ومهامه المختلفة وموارده يتضح، من ناحية، أن له دور فعال في تحسين الأحوال السائدة في العالم من خلال استقرار أسعار الصرف وتصحيح اختلالات موازين المدفوعات وزيادة حجم التجارة الدولية وإلغاء الرقابة والقيود على الصرف بالإضافة إلى خلق ثقة الاعتماد على موارد الصندوق بين الدول الأعضاء. كما يُلاحظ، من ناحية أخرى، أن له العديد من المآخذ.

الفصل الثاني

البطالة

مباحث الفصل

- تمهيد
- المبحث الأول: ماهية البطالة
- المبحث الثاني: آثار البطالة وسبل معالجتها وقياسها
- خلاصة الفصل

تمهيد:

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو آخر. إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مشكلة اجتماعية تخضع للدراسة والتحليل وفق منظور المنهج العلمي للعلوم الاجتماعية لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها الاجتماعية في المجتمع

ولقد ظلت المجتمعات البشرية تعاني مشكلة البطالة بين فترة وأخرى، إلا أن نسب البطالة اختلفت من مجتمع إلى آخر، كما أن كيفية التعامل مع العاطلين عن العمل أخذت أساليب مختلفة من التجاهل التام لهم إلى الدعم الكلي أو الجزئي لوضعهم.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن البطالة ترتبط عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية. حيث تظهر البطالة جلياً وتزداد نسبها في حال الركود الاقتصادي العام، وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية "مؤقتة" ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي. أما إذا كانت الدورة الاقتصادية نشطة، فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث انتعاشه ونهوضه وتنوعه، مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل، ومن ثم تنخفض نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع، وبذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل اقتصاد المجتمعات، ونشاط سوق العمل فيها.

المبحث الأول: ماهية البطالة:

المطلب الأول: تعريف البطالة:

تناولت العديد من البحوث والدراسات تعريف البطالة من عدة جوانب نذكر من أهمها:

تعرف البطالة على أنها "معضلة فاعلة سواء من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، فهي تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية إلا أن عدم معالجتها يقود إلى مشاكل اجتماعية، وسياسية نظراً لخطورة الظاهرة وأبعادها المختلفة، وهو ما دفع بجميع الدول إلى اتخاذ التدابير لمعالجتها.[1]

والبطالة تعد مؤشرا رئيسيا للأداء الاقتصادي، فالاقتصاد الذي يعاني من بطالة عالية ودائمة يفقد موارده المنتجة، بمستوى ناتجه يكون دون المستوى التوازني، والإبقاء على بطالة متدنية هي واحدة من الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية، فالبطالة تزداد وتنخفض تبعا لحدوث الدورة الاقتصادية.

ويؤكد البعض أن البطالة يمكن اعتبارها من القضايا الاجتماعية المهمة التي تعكر صفو حياة الأفراد، وليس من المبالغة القول أن الكثير من المشاكل الاجتماعية، بل والجرائم اليومية (السرقة، والقتل وغيرها) التي تشهدها المجتمعات، إنما تعود لجذور عميقة إلى وجود مشكلات البطالة (unemployment)، حيث تنعكس ظاهرة البطالة في تبعات سلبية واضطرابات نفسية وعصبية على العاطلين، ومشاكل متعددة بين الأسر قد تصل إلى حالة التفكك والانفصال، هذا إلى جانب آثارها الاقتصادية السلبية.

تنشأ البطالة عادة من عدم التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، حيث أن عرض العمل يميل على العموم إلى الثبات تقريبا في المدى القصير، والطلب على العمل يميل إلى التغيير، لذلك فإن البطالة لابد أن تظهر، أي إن سوء التعادل بين عرض العمل وطلبه وعدم تكافؤهما بسرعة يقضي إلى نشوء البطالة او بتعبير آخر سوء التكافؤ بين عناصر الإنتاج ينجم عنه ما يسمى بمشكلة البطالة.[2]

وتعرف البطالة كذلك بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج، والقوة العاملة عبارة عن جميع السكان القادرين والراغبين في العمل(من دون احتساب الأطفال دون الخامسة عشرة، والطلاب، وكبار السن، والعاجزين، وربات البيوت).

معدل البطالة=(عدد العاطلين عن العمل / إجمالي القوة العاملة)[3]

المطلب الثاني: أنواع البطالة:

الفرع1:البطالة الاختيارية والبطالة غير الاختيارية:

تنشأ البطالة الاختيارية حين يختار العامل الفراغ ويرفض بإرادته ومعرفته، تلك الوسائل أو السبل التي لو اتبعها لاستطاع أن يحصل على العمل. أما البطالة غير الاختيارية تنشأ حين يكون العامل قادرا وراغبا في العمل بموجب معدلات الأجور السائدة أو بأجور أقل ولكنه لا يجد هذا العمل، والحقيقة أن البطالة الاختيارية لا تعتبر بطالة بالمعنى الصحيح، لأن الإنسان حين يمتنع عن العمل باختياره فإنه يتحمل

[1] أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي: **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 189.
[2] محمد طاقة وآخرون: **أساسيات علم الاقتصاد الكلي والجزئي**، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 307-308.
[3] سلام سميسم: **التوازن الاقتصادي العام**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011،2010، ص 215

نتائج هذا الاختيار وحده، خلافا للبطالة من النوع الثاني فإنها تخلق مشكلة اجتماعية خطيرة وهي التي نعنيها دائما في أبحاثنا.

الفرع2: البطالة المقنعة:

وهي عبارة عن الحالة التي يكون فيها الفرد مشتغلا، إلا أن عمله دون مستوى خبرته وتدريبه بدرجة كبيرة، أو أنه يمارس شغله خلال جزء من وقت العمل المعتاد فقط رغم أنه قادر وراغب في القيام بالعمل طوال وقت العمل كاملا. وعلى هذا فإن البطالة المقنعة تمثل استخداما، إلا أنه ليس استخداما كاملا. ولكن يلاحظ أن هناك من العمال من يفضل الاشتغال أيام قليلة من الأسبوع، ولاسيما النساء المتزوجات، ومثل هؤلاء لا يمكن أن نعتبرهم من جملة الأشخاص الذين يحسبون بوطأة البطالة، وبالتالي لا تشملهم البطالة المقنعة.

وتحدث البطالة المقنعة بسبب سوء التوزيع في العمل، ويمكن أن نجد أسبابا عديدة لسوء توزيع الموارد، ولكن أهمها انكماش حجم الإنتاج وبالتالي تناقص النشاط الاقتصادي. ففي أوقات التدهور الاقتصادي قد يضطر العمال من أصحاب المهارات العالية إلى الاشتغال في الأعمال البسيطة، وهناك أسباب أخرى لذلك، منها جهل الإدارة بمهارات العمال وجهل العمال بحاجات الإدارة.

والبطالة المقنعة لا تظهر غالبا في النسبة المئوية لمجموع البطالة، لأن أكثر احصائيات البطالة تشير فقط إلى عدد الأفراد العاطلين عن العمل كليا.

الفرع3: البطالة الاحتكاكية:

تنشأ هذه البطالة– كما يسميها بعض الشراح بالبطالة العادية – من بعض الأعمال والصناعات التي تتميز بطبيعتها بعدم الانتظام، أو تكون نتيجة تغيرات في العمليات الصناعية لا يمكن تجنبها وإنما يمكن أن تكون مرغوبة في الفترة الطويلة، أو تنشأ بسبب ما يحتاجه العمال من وقت للتحول من عمل إلى عمل آخر باختيارهم، أو تحدث نتيجة لجهل العمال بالمكان الذي يوجد فيه العمل، أو قد تحدث نتيجة لعدم تمكنهم من الحصول على العمل هناك لسبب ما.

ومن الواضح أن هذه الأسباب للبطالة الاحتكاكية لا تمت بصلة إلى حجم الطلب على العمل بوجه عام، الأمر الذي يدعونا إلى القول بأن البطالة الاحتكاكية لا تنشأ من نقص في الطلب العام على العمل وبالتالي فإن تقليلها بدرجة كبيرة لا يتم بزيادة عامة في الطلب على العمل، بل تقتضي علاجا خاصا أكثر من كونها تحتاج إلى علاج عام.

والحقيقة أن الدافع الأولي للبطالة الاحتكاكية إنما يعود إلى التغير الذي يطرأ على توجيه طلب العمل أكثر من كونه يعود إلى تغير كميته. ولدى يذهب بعض الاقتصاديين إلى القول بأن حل مشكلة هذا النوع من البطالة لا يكمن في منع تغيرات حجم الطلب (لأن هذه التغيرات متأصلة في حرية المستهلكين في شراء ما يحتاجونه وحريتهم في اختيار الزمان لهذا الشراء)، بل في زيادة قابلية العمال على التكيف للتغيير.

وعلى حد قول بعض الاقتصاديين بقدر معين تبدو كقوة ضرورية لدفع عجلة التقدم الصناعي إلى الأمام. ويبدو في نظرهم أنه يجب أن يوجد حد أدنى من البطالة ما يكون ضروريا لاستمرار الصناعة على الحركة، وإن البطالة إذا كانت تساوي حوالي 2% من قوة العمل فهي بطالة عادية، وإن كان هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، ويعتقد أنه من الضروري أن يوجد عمال عاطلون عن العمل بقدر 5% أو6% في جميع الأوقات.

وبالطبع أن أرباب العمل في الدول الرأسمالية ميالون إلى هذه البطالة الاعتيادية، لأنها تمنحهم مجالا واسعا في اختيار العمال الذين يريدونهم، وإنها تعد بمثابة تحذير غير مباشر لمستخدميهم بأن استبدالهم بغيرهم يبدو أمرا سهلا، لا بل أن بعض الآراء تقول: إن وجود احتياطي معين من العمل لهو من لوازم الاقتصاد الرأسمالي، ولا حاجة بنا أن نقول أن البطالة الناجمة عن قلة الطلب على العمل تبدو شيئا لا وجود له في الدولة الاشتراكية، لأنه لا تحدث فجوة انكماشية في الاقتصاد الاشتراكي كتلك التي تحدث في الاقتصاد الرأسمالي المعرض للأزمات (وهي مرحلة من مراحل الدورات الاقتصادية) من حيث أن الأول يخضع للتخطيط الشامل بخلاف الثاني فإنه يخضع لجهاز السوق الحر.

الفرع4: البطالة الفصلية أو الموسمية:

تحدث هذه البطالة نتيجة لتعاقب فصول السنة، أو نتيجة لمجيء بعض الأحداث الاجتماعية في مواسم معينة من السنة، فالبطالة تنتشر ما بين عمال البناء في فصل الشتاء بالنسبة للأقطار التي يكثر فيها سقوط المطر في هذا الفصل. وكذلك تكثر البطالة الفصلية ما بين عمال المطابع والقرطاسية في فصل الصيف، نظرا لنقصان الطلب على عمال المطابع والقرطاسية في العطلة الصيفية بسبب توقف الدراسة في المدارس والجامعات خلال الصيف.

والبطالة الفصلية أو الموسمية ذات أثر وقتي محدود، وتزول غالبا بزوال فصولها ومواسمها. كما أن العامل يستطيع أن يحتاط لها مقدما، فيدخر ما وسعه الادخار في أوقات الرواج كي يستطيع مواجهة نفقاته في أوقات البطالة، أو يهيئ له مهنة احتياطية يلجأ إليها كلما تعرض للبطالة الفصلية.

الفرع5: البطالة الفنية:

تنشأ هذه البطالة من التحسينات الفنية التي تطرأ على الصناعة. تدهور الصناعات القديمة واضمحلالها ونشوء محلها صناعات جديدة وما يستتبع ذلك من تدخل القوة الميكانيكية وحلولها محل العمل اليدوي، وحلول النفط والقوة الكهربائية محل الفحم، وتطبيق الطرق الحديثة في الإنتاج، كل هذه تقضي إلى انتشار البطالة ما بين عمال الصناعة.

هذا وإن مشكلة البطالة الفنية تزداد خطورة كلما كانت التغيرات التي تطرأ على الصناعة عديدة وسريعة، لأنها تقضي تبدلات واسعة في العمل، وما يصحب ذلك من ظهور فائض كبير في العمل يبقى زائدا عن حاجة الصناعات لفترة طويلة من الزمن.

وزاد على ذلك ظهور الآلات الأوتوماتيكية في الإنتاج، وهذه الآلات يمكن أن يقوم بتشغيلها أقل الناس مهارة أو قوة كالنساء مثلا وهذا بالطبع يؤدي إلى استبعاد العمال الماهرين، نظرا لارتفاع أجورهم. ولا ينبغي أن يفهم من هذا أن مشكلة البطالة الفنية مقصورة على الصناعة بل قد تظهر في الزراعة إذا ما استخدمت الآلات الحديثة في الإنتاج الزراعي بنطاق واسع.

وقد أثار استخدام الآلات تذمر العمال وأصحاب بعض المهن وتخوفهم، معتقدين أنها تسلب منهم لقمة العيش. فحينما شقت الآلات طريقها إلى صناعة القطن وأصبحت تهدد سوق الأصواف، راح مربوا الأغنام في إنكلترا يبذلون قصارى جهودهم لحمل البرلمان على سن قانون يستطيعون به كبح نمو الصناعة الآلية في القطن.

ومع ذلك فإن هذا الارتياب أو التذمر الذي يبديه العمال نحو استخدام الآلات لا يوجد له ما يبرره في أجل طويل. صحيح أن التحسينات الفنية(إحلال الآلات محل العمل وتطوير طرق الإنتاج) التي تطرأ على الصناعة والزراعة تولد جيشا من العمال العاطلين، إلا أنها لا تخلق بالضرورة بطالة دائمة، لأن الأثر المباشر لهذه التحسينات في الأجل القصير لا يعدو أن يكون نقصا مؤقتا في الاستخدام، في حين أنه في الأجل الطويل ينجم عنى التحسينات المذكورة توسع كبير في حجم الاستخدام يساعد على امتصاص عدد كبير من الأيدي العاطلة وذلك وفقا للتحليل التالي: فمع مجيء التحسينات الفنية (وقد تسمى بوسائل الاقتصاد في العمل) تنشأ البطالة ، وتظهر أيضا إلى حيز الوجود الصناعات الإنتاجية التي تنتج الآلات، ولاشك أن هذه الصناعات تستوعب عددا من العمال العاطلين، وكذلك المهن المتصلة بتصليح هذه الآلات تمتص عددا آخر من هؤلاء العمال. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التحسينات الفنية تسبب هبوطا في كلفة انتاج سلعة، وبالتالي فإن المنتجين في مضطرون إلى التخلي عن هذه المزايا للمستهلكين في صورة أثمان منخفضة. فإذا كان الطلب مرنا لدرجة عالية، فإن عدد ما يباع من وحدات سلعة سيزداد لدرجة كبيرة ومن تم يحدث توسع مقابل في حجم الإنتاج يستوعب جزءا من قوة العمل العاطلة. يضاف إلى هذا أنه بازدياد عدد ما يباع من وحدات السلعة يزداد الطلب على المواد الأولية ومن تم يحدث توسع غير مباشر في الاستخدام في الصناعة التي تنتج هذه المواد.

أما إذا كان الطلب غير مرن، فإن المستهلكين سينفقون مبلغا صغيرا من مجموع دخولهم على شراء السلعة بثمنها المنخفض، و الباقي من القوة الشرائية يوجه إلى السلع الأخرى أو الاستثمار، وهذا ما يسبب بصورة مباشرة أو غير مباشرة توسعا في حجم الاستخدام. وهكذا فإن التحسينات الفنية تخلق البطالة الوقتية من جهة، وتخلق الاستخدام من جهة أخرى.

ولكن هذا لا يمنع من القول بأن استعمال الآلات ليس من الضروري أن يخلق البطالة، بل على العكس قد يخلق استخداما جديدا يساعد على امتصاص البطالة المتفشية. فليس ثمة أدنى شك في أن استعمال القوى الميكانيكية الحديثة قد ساعد على نشوء صناعات جديدة لم تكن معروفة من قبل: كصناعة المطاط، وصناعة الراديو والتلفزيون، والتلفون، والسينما، وغيرها من الصناعات الأخرى التي ما كان

يمكن أن تنشأ لولا اختراع الآلات الحديثة. ومما لا جدل فيه أن هذه الصناعات تستوعب عددا هائلا من العمال.

يضاف إلى هذا أن استخدام القوى الميكانيكية الحديثة يزيد من حجم الناتج الاجتماعي بدرجة هائلة، وهو أمر يتطلب زيادة في عدد العاملين في توزيع هذا الناتج، ولهذا يزداد الطلب على العمل في المهن التوزيعية. ولاشك أن تشييد المصانع الحديثة (وكثير منها لا تزاحم الأعمال اليدوية أو تزاحمها بدرجة أقل كتشييد مصانع السكر والأدوية والورق والإسمنت في الدول النامية (الدول التي تمر في مرحلة الانتقال من التخلف إلى التقدم)) يبدو أمرا حيويا لها ليس من وجهة معالجة البطالة فيها فحسب، بل من ناحية توفير السلع في الداخل، وتأثيره على رفع المستوى الاجتماعي فيها أيضا.[1]

الفرع6:البطالة الدورية:

من المعلوم أن النشاط الاقتصادي، بجميع متغيراته في الاقتصادات الرأسمالية لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة، بل تنتاب هذه النشاطات فترات صعود وهبوط دورية أشبه بحركة " الزجاج " .

ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة في النشاط الاقتصادي، والذي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنين، مصطلح " الدورة الاقتصادية " Business Cycles التي لها خاصية التكرار والدورية.

وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين ومن نقطتي تحول Turning Points. والمرحلة الأولى هي مرحلة الرواج والتوسع Expansion يتجه فيها حجم الدخل الناتج والتوظيف نحو التزايد، إلى أن يصل التوسع منتهاه للوصول إلى نقطة الدورة Peak أو قمة الرواج، وعندها تحدث الأزمة (وهي نقطة تحول) وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل والناتج والتوظيف ...) نحو الهبوط الدوري، ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش Recession إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش Troigh، وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش Recovery، (وهي نقطة تحول) يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى ... وهكذا ...

ورغم أنه لا توجد دورتان اقتصاديتان تتشابهان من حيث حدة التقلبات والعمق الزمني لهما، فإن جميع الدورات الاقتصادية لها سمات مشتركة متشابهة. بمعنى أنه لو توقع أحد الاقتصاديين أن اقتصاد بلد ما سيدخل بعد فترة قصيرة قادمة مرحلة الكساد، فإنه يستطيع أن يرصد مقدما المعالم الأساسية لهذه المرحلة كما يلي:

1- سوف تهبط مشتريات السلع الاستهلاكية بشكل واضح، وسوف تزداد نتيجة لذلك المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والأجهزة الكهربائية. وكنتيجة لرد فعل أصحاب الأعمال على هذا الهبوط بخفض حجم إنتاجيتهم، فإن الدخل القومي الاجمالي سوف يهبط، ويهبط معه أيضا الإنفاق الاستثماري.

[1] محمد طاقة وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص 309- 312

2- سينخفض الطلب على العمالة، وسيأخذ هذا الانخفاض في البداية شكل خفض ساعات العمل، ثم في مرحلة تالية تسريح العمال وبالتالي ارتفاع معدل البطالة.

3- مع هبوط حجم الانتاج، سيهبط بالتبعية الطلب على المواد الخام والوسيطة، وستنخفض نتيجة لذلك أسعار كثيرة من السلع. على أن الأجور وأسعار منتجات الصناعات التحويلية لن تهبط بسرعة في بداية الكساد.

4- ستتدهور معدلات الأرباح في قطاع الأعمال بسرعة في بداية الكساد، وستهبط معها أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، ويسيطر التشاؤم على المستثمرين وسينخفض أيضا الطلب على القروض من الجهاز المصرفي، وتنخفض نتيجة لذلك أسعار الفائدة.

أما مرحلة الانتعاش أو التوسع أو الرواج، فيمكن القول أن سماتها الأساسية تكاد تكون نقيض ما ذكرنا حالا عن حالة الكساد. وما يهمنا في هذا الخصوص هو أن نلحظ أن أهم سمات حركة الدورة الاقتصادية هي التقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة وما يواكبها من تقلبات في معدل البطالة. فقد رأينا أن من أهم سمات مرحلة الكساد ارتفاع معدل البطالة، وأن من أهم سمات مرحلة التوسع انخفاض معدل البطالة.

وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية Cyclical Unemployment.[1]

الفرع 7: البطالة الهيكلية:

وهي بطالة طوعية، تحدث نتيجة لعوامل مختلفة والتي منها:

1. البحث عن وظيفة أفضل تتوافق مع طموحات الأشخاص العاطلين المعنيين في مراكز إدارية واجتماعية معينة أو تتلاءم مع أذواقهم في مواصفات العمل وظروف إنجازه.

2. إن تشريعات الأجور الأدنى وضغوط نقابات العمل وأجور الكفاءة Efficiency Wage Rate تفرض على المؤسسات تأكيد مؤهلات عالية تتطابق مع مواصفات المعروضة.

3. توافر الوظائف الملائمة في أقاليم أو مواقع جغرافية من الصعوبة الإقامة فيها، لأسباب تتعلق بقيود إدارية أو سياسية أو اجتماعية أو لغوية. مثال استمرار بطالة عمال مناجم الفحم لعدة سنوات في بعض الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة بسبب صعوبات انتقالهم مع أسرهم الى أماكن أخرى للالتحاق بمهن تتناسب مع خبراتهم.

4. تفاوت الأجور بين المناطق أو المنشآت المختلفة، يدفع العاملين إلى ظاهرة دوران العمل (مع بقاء الأمور الأخرى على حالها...)، وهنا فإن الفترة الواقعة بين ترك العمل الأولي والالتحاق بالعمل البديل فترة تعطل.

[1] ريغي هشام: مرجع سبق ذكره، ص ص 87-88

5. إن التغييرات التي تحدث في الأذواق أو التكنولوجيا أو الضرائب أو المنافسة والتي تؤثر سلبا في الطلب على مهارات معينة، فمثلا إن تدهور الطلب على الأواني النحاسية بسبب منافسة الأواني المصنوعة من الألمنيوم الخفيف قد أدى إلى انهيار الصناعة الحرفية (للنحاسيات)، ولم يكن باستطاعة العاملين فيها من التحول السريع إلى نشاطات قائمة وهي أصلا تتسم في البلدان النامية بالضيق في استيعاب القوى العاملة العاطلة أو لا تتلاءم مع مؤهلات الحرفيين السابقين. وهكذا الحال بالنسبة لصناعة الملابس الشعبية التقليدية في غالبية بلدان العالم التي تحول الطلب عنها بسبب تغيير الأذواق أو ارتفاع الأثمان.

وكذلك مع دور تكنلوجيا المعلومات في تطوير الحاسبات الشخصية وشبكات الاتصالات الدولية، حيث أهملت وظائف عديدة بسبب القفزات الكبيرة في كفاءات الأداء لعمليات الإنتاج والتبادل وفي مختلف النشاطات السلعية والخدمية والتي شهدت وتائر متصاعدة من حيث الحجم والسرعة والتكلفة.

6.إدخال تحولات هيكلية في التنظيمات الإدارية والعسكرية، فمثلا إن تقليص عدد العاملين في الجيش بقرار سياسي قد ينعكس على عدد كبير من الناس الذين لا يجدون مؤهلا مناسبا لهم في النشاطات المدنية في فترات قصيرة نسبيا.

وبشكل عام، قد تستمر هذه البطالة لفترات قد تطول عدة سنوات، وهنا بمرور الزمن تهبط المنفعة الحدية للبحث عن العمل في الأسواق السائدة وخاصة عندما تتناقص الفرص المتاحة محليا أو إقليميا مما يزيد من الإحباط، وقد يرفع ذلك التكلفة الفرصية للدخول المهملة مع توافر بدائل أفضل.[1]

الفرع08: البطالة السافرة:

يقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد كبير من الأفراد القادرين عن العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى.

ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل. وليس بخلاف، أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية. ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد القومي. وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة كساد الدورة. وعادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة وأشكال أخرى من المساعدات الحكومية. أما في البلاد النامية فإن البطالة السافرة أكثر قسوة وإيلاما لسبب عدم وجود نظام لإعانة البطالة، وبسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.[2]

المطلب الثالث: أسباب البطالة:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور البطالة:

[1] نفس المرجع السابق: ص ص 89-90
[2] نفس المرجع السابق: ص 92

الفرع1: النمو الديمغرافي

إن تزايد وتيرة معدل المواليد من شأنه أن يؤدي إلى الزيادة في عدد السكان عامة ومنه تعدد العمال النشطين، أي في عدد الوافدين على سوق العمل وليس هناك أي تخوف إن اقترن ذلك بزيادة في الإنتاج.
فالنمو الديمغرافي يشكل هاجس بالنسبة للدول النامية لاعتمادها على اقتصاد هش كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري، الذي هو رهن تقلبات أسعار النفط، فتذبذب إيرادات الدولة يؤثر على مشاريعها الاستثمارية، مما يؤدي إلى كبح عمليات التوظيف للتخفيف من أعبائها، في حين النمو الديمغرافي يعرف منحى تصاعدي مما يعقّد من توازن سوق العمل.
فالنمو الديمغرافي سمة خاصة بدول العالم الثالث ويجعل الحكومات تتسابق في البحث عن السبل الكفيلة للتقليص منه، لما يشكله من خطر على مستوى معيشة أفراد المجتمع، ولعل نظرية مالتس من النظريات القديمة التي تناولت هذا المجال.

الفرع 2: انعدام الكفاءات والخبرات

يمكن إظهار أو الوقوف على مدى مصداقية هذا العنصر كإحدى المسببات الأساسية للبطالة بالاستشهاد بالدول التي تتميز بحجم سكاني قليل وتعرف نشاطات استثمارية واسعة وعالية (مجال السياحة أو المحروقات مثلا) كما هو الحال في تونس، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة فالبطالة فيها ترجع لضعف الكفاءة والتخصص فقد نجد السكان النشطين لا يساهمون إلا في تلك الأعمال البسيطة، ويتزاحم عليها طالبوا العمل وتتشبع بذلك الوظائف التي لا تحتاج إلى تأهيل عال، ويبقى الفائض من هذه الشريحة يعانى البطالة والسبب في ذلك يعود إلى عدم تمّتعهم بالخبرة والكفاءة التي تسمح لهم بشغل الوظائف الأخرى وتلجأ الحكومات إلى جلب اليد العاملة الأجنبية.

الفرع 3: التكنولوجيا

لقد عرفت الآونة الأخيرة تطورا مذهلاً في مجال التكنولوجيا فلا نكاد نتعلم ضبط آلة معينة ومعرفة مواصفاتها، وتركيبتها إلا وتظهر تكنولوجيا جديدة ليصبح ما تعّلمناه متجاوزا.
أصبحت التكنولوجيا إحدى مسببات البطالة لما تتوفر عليه من مواصفات تسمح بالقيام بأعمال متعددة، وبدقة متناهية وفي زمن قياسي ولا يصبح العامل البشري سوى ملاحظاً سواء لاكتشاف العيوب، وتصليح الأعطال والأعطاب، وهكذا يتقلص دوره في المؤسسة الإنتاجية، وتقتضي نجاعة المؤسسة التخّلص من التكاليف الإضافية بتسريح العمال والاحتفاظ بأدنى قدر ممكن.
لقد تعرضت نظرية مالتس إلى العديد من الانتقادات، كإسراف مالتس في التشاؤم بخصوص مستقبل الجنس البشري، وكذا افتراض ثبات المستوى الفني للإنتاج حيث لم يتوقع أن التقدم التكنولوجي سوف يؤدي إلى زيادة النشاط الزراعي إضافة إلى أن النظرية لم تتطرق إلى مشكلة قلة السكان.
وما ساهم في ازدياد البطالة هو اعتماد التكنولوجيا العالية، الآلية التي أدت إلى اختزال العديد من المراحل والخطوط الإنتاجية التي كانت تنّفذ يدويا يطلق على البطالة الناجمة بالبطالة الهيكلية.

إلا أنه بالرغم من ذلك لا يمكن اعتبار التطور التكنولوجي سببا في تفشي البطالة فقط، بل كثيرا ما تكون سببا في فتح الأسواق والمشاريع الاستثمارية التي تساهم في استقطاب العمال كما هو الحال في مجال الاتصالات...

الفرع 4: تغييرات هيكلية للمؤسسة

إن اعتبار المؤسسات الاقتصادية، وخاصة العمومية منها كأداة سياسية اجتماعية في يد الدولة يمكن أن يحول دون تحقيق مردوديتها الاقتصادية، فتوظيف حجم زائد من العمالة دون الحاجة إليه يساهم في ظهور ما يعرف بالبطالة المقنّعة، كما أن تبني سياسة تصحيحية هيكلية سيعتمد في التشغيل وتخصيص الموارد على أساس عقلاني من شأنه أن يؤدي إلى تسريح إجباري للعمالة الفائضة.

الفرع 5: المنافسة

إن ظاهرة العولمة ترفع من حدة المنافسة بين المؤسسات المنتجة لنوع معين، فالمؤسسة المتفوقة يكون منتوجها في حالة رواج وتتوسع أكثر وتزداد فرص التوظيف بها، في حين المؤسسات الفاشلة يقل الطلب على منتوجها وتكون بذلك في حالة كساد، فالبطالة في هذه الحالة يمكن أن تعود إلى المؤسسة الفاشلة التي ليس بقدرتها إدخال تحديثات وتحسينات في مستوى المنافس أو تعود البطالة إلى بحث أصحاب هذه المؤسسات على ذوي مهارات وكفاءات عالية، والتي ترى أنها ضرورية لمواجهة المنافسة، في حين هي غير متوفرة لدى عمالها مما يستدعى الاستغناء عنهم، كما قد تعود البطالة أيضا إلى إفلاس هذه المؤسسات.

الفرع 6: الشركات المتعددة الجنسيات

إن كانت هذه الشركات العملاقة تساهم في امتصاص البطالة لما توفره من فرص عمل لمختلف مستويات العمالة، إلا أن عدم استقرارها وانتقالها عبر الحدود بحثا عن أسواق في مواطن أخرى سيؤدي لتسريح من كانوا يعملون بها سابقا، ليصبحوا في حالة بطالة هيكلية، فهذا النوع من المؤسسات يستهدف البلدان التي تمنحها حوافز للاستثمار بها فضلا عن الأيدي العاملة الرخيصة كما هو في البلدان النامية، فهي تخلق فرص عمل أينما وجدت فرصة لتعظيم ربحها.[1]

المطلب الرابع: قياس البطالة:

لقياس معدل البطالة يمكن أن ننطلق من الشكل التالي:

[1] آيت عيسى عيسى: **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر**، إنعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية، اطروحة دكتوراه غير منشورة في التسيير، جامعة الجزائر3، 2010، ص ص 60 - 62

الشكل2-1:إيضاح كيفية تقسيم السكان في سن العمل

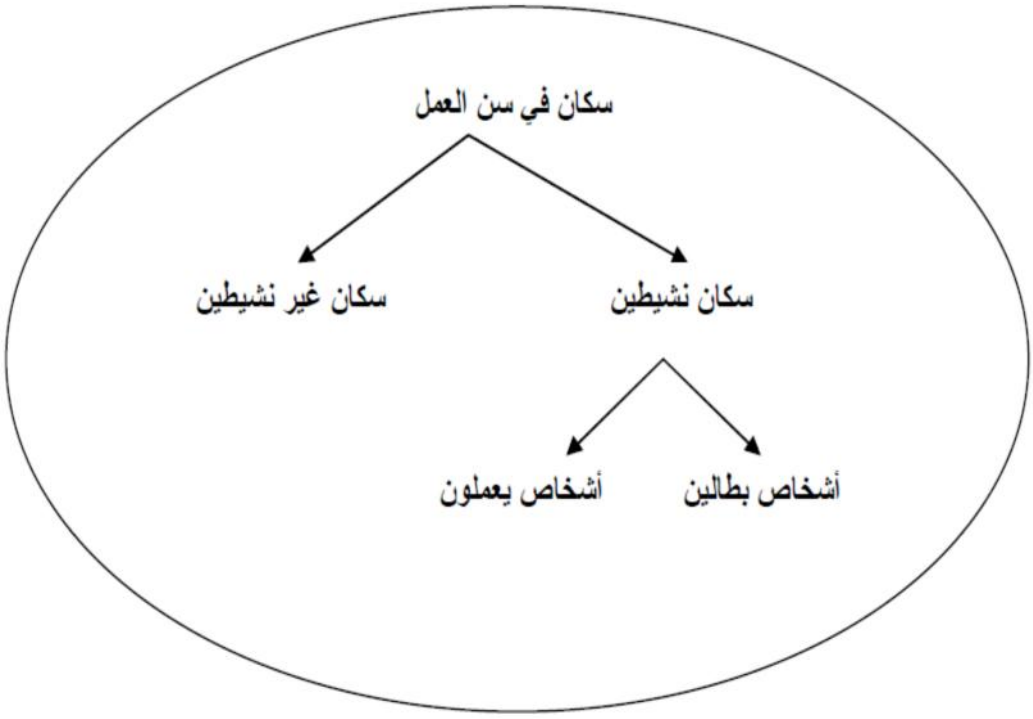

المصدر: ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص93

ومن خلال هذا الشكل يظهر بوضوح أنه ليس كل من يبلغ سن العمل يتم عده ضمن فئة القوة العاملة (السكان النشطين). فهذه الأخيرة تضم الأشخاص الذين لديهم عمل (السكان الناشطين المشتغلين) والذين ليس لديهم عمل ولكن يبحثون عنه (البطالين). وبالتالي فإن أشخاص من قبيل الأطفال، المتقاعدين، والأشخاص في سن العمل الذين لا يبحثون عن عمل، لا يعتبرون ضمن فئة السكان النشطين. وتعتمد فئة السكان النشطين على متغيرين رئيسيين:

- **الديمغرافيا:** حيث أن السكان النشطين مستقبلا تعتمد على معدل الولادة في الدولة.
- **معدل النشاط:** وهو الذي يمثل العلاقة بين السكان النشطين ومجموع السكان. ويختلف هذا المعدل تبعا لعدة عوامل: معدل التمدرس، معدل نشاط المرأة، سن التقاعد...الخ.

ويمكن القول أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى زيادة عرض العمل (السكان النشطين) منها:

1- زيادة عدد الشباب الملتحقين بالعمل، سواء جمع هؤلاء بين الدراسة والوظيفة أو تركوا الدراسة لظروف اقتصادية غير ملائمة.

حدوث هجرة داخلية، وقد تكون مصادر هذه الهجرة بلدان أخرى أو أقاليم أو مناطق أخرى ضمن نفس البلد وبحث هؤلاء المهاجرين عن الوظائف.

2- توفير فرص أوسع أمام النساء لممارسة الوظائف، ويمكن أن يحدث ذلك من خلال تغيير التشريعات المقيدة لعمل المرأة أو اتساع المجالات الأكثر توافقا مع توجهات النساء وقدراتهن البدنية أو استعداداتهن السيكولوجية مثل النشاطات الخاصة بالحاسبات الالكترونية والأعمال المكتبية والبحوث الاجتماعية

والتحليلات المختبرية، وهذا ما حدث تماما مع التحولات التكنولوجية التي شهدتها العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية.

ويمكن حساب معدل البطالة كما يلي:

- نرمز لفئة السكان في سن العمل ب PAT،
- نرمز لفئة السكان غير نشطين ب PI،
- نرمز لفئة السكان النشطين (قوة العمل) ب PA،
- نرمز لفئة العاطلين عن العمل ب CH،
- نرمز لفئة السكان المشتغلين ب E،
- نرمز لمعدل البطالة ب TC،
- نرمز لمعدل العمالة ب TE،
- نرمز لمعدل النشاط ب TA.

ومن هنا، يمكن الحصول على معدل البطالة، حيث أن هذا الأخير يتم الحصول عليه من خلال قسمة السكان العاطلين عن العمل على السكان النشطين والكل مضروب في مئة. وتكون الصيغة كما يلي:

TC =(PC/PA)100 ⟶ معدل البطالة

كما يمكن الحصول على معدلات أخرى:

TA =(PA/PAT)100 ⟶ معدل النشاط

TE =(E/PAT)100 ⟶ معدل العمالة [1]

[1] ريغي هشام: مرجع سبق ذكره، ص ص 93- 94

المبحث الثاني: آثار البطالة وسبل معالجتها

المطلب الأول: آثار البطالة:

الفرع1: اثر البطالة على العامل وعائلته:

لا شك أن البطالة وعدم انتظام العامل يعتبران من الأمراض الاجتماعية الخطيرة. والبطالة إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى تدهور النظام المهني والصناعي في مجتمع معين وماله من مساوئ(كسوء توزيع الأعمال وظهور الأزمات)، لأن احتمال انقطاع الدخل والعمل وعدم ضمانهما يجعل الفرد العامل في قلق دائم وخوف شديد، أما انقطاع الدخل فعلا فقد يثير في نفسه التذمر واليأس والتهيج، أو قد يدفعه إلى تقبل التبرعات الخيرية أو اللجوء إلى مؤسسات البر فتتضاءل شخصيته وتتحطم آماله. والفرد، بسبب البطالة أو نظرا لضآلة دخله لعدم انتظام عمله، قد يجد نفسه مضطرا لأن يحمل أولاده منذ نعومة أظفارهم على هجر المدارس ودور الثقافة سعيا وراء الأجر. بالطبع أن أمرا كهذا ينطوي على كثير من الأخطار بالنسبة إلى بناء الجيل الجديد. والعامل العاطل- وأي فرد آخر- طالما يشعر أنه ينبغي أن يعيش هو وعائلته فإن تعلقه بأهداف الحياة قد يضطر إلى الانخراط في صفوف المجرمين أو في زمرة الشحاذين أو قد ينزل إلى درك السافلين أو قد يتقمص شخصية المشعوذين، وبذلك يصبح أشبه بالمنبوذين في نظر الناس وبالتالي قد ينحرف اجتماعيا وخلقيا.

الفرع 2: أثر البطالة على اقتصاد البلاد بوجه عام:

من الواضح أنه إذا كان ثمة جزء من المجتمع عاطلا عن العمل، فإن الطلب الفعال يقل، نظرا لتناقص حجم القوة الشرائية بسبب البطالة المتفشية، وهذا ما يحمل المنتجين على تقليص حجم الإنتاج، ومن ثم الاستغناء عن عدد من العمال، فتنتشر البطالة أكثر من ذي قبل وهكذا كلما ازدادت البطالة كلما انكمش حجم الطلب لدرجة خطيرة وتقلص حجم الإنتاج بدرجة كبيرة، وعمد المنتجين إلى تسريح العمال بأعداد غفيرة. وبهذا ينتقل الوضع الاقتصادي في البلاد من سيئ إلى أسوأ.

وإذا كانت البطالة متفشية بنسبة كبيرة ما بين صفوف العمال، فيخشى أن يهبط الطلب والائتمان إلى الحد الأدنى الذي لا يستطيع معه المزارعون أن يجلبوا كثيرا من منتجاتهم إلى حيث مراكز المستهلكين. وتكون نتيجة هذا كله أن يهبط الدخل القومي ويحدث الانكماش الاقتصادي.[1]

الفرع 3: أثر البطالة على المجتمع:

قد يتساءل البعض لماذا تهتم الحكومات بمعالجة البطالة وتتحمل أعباء العاطلين عن العمل وتخصص لهم مساعدات لإعالتهم وإعالة عوائلهم وتتمثل تأثيرات البطالة على المجتمع فيما يلي:

1- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل. حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع. وكما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها. فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية

[1] محمد طاقة وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص 318-319

أكبر للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم لمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر بالأرواح والأموال.

2- لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة وسببا من أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين عن العمل لتمويل عاداتهم السيئة من جهة اخرى.

3- ارتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي.

وبما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر وبما أن معدلات البطالة ترتفع عادة في فترات الركود أو الانكماش الاقتصادي فيمكننا القول أن التكلفة الاجتماعية للانكماش الاقتصادي تتكون بشكل رئيسي من تكلفة التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة.[1]

المطلب الثاني: معالجة البطالة:

سعى كثير من المفكرين إلى حل مشكلة البطالة، واقترحوا لهذا الغرض عددا من النظريات والحلول، واعتقد كل منهم أن حله يصلح أن يكون دواء لمعالجة مرض البطالة واجتثاثه من جذوره. وإليك هذه الحلول على الوجه الآتي:

الفرع 1: تنظيم الأعمال الصناعية على أسس ثابتة مستقرة:

قد يكون العمل في بعض الصناعات يعوزه الثبات والاستقرار فلا يمشي على وتيرة واحدة، بل يتقلب بين الزيادة والنقصان أو قد يكون منقطعا وهذا ما يولد البطالة من حين لآخر. ولتحقيق انتظام سير العمل في هذه الصناعات فينبغي تطوير الإدارة وتحسينها وإبعاد مساوئها وقلة اكتراثها، والاعتماد بدرجة كبيرة لمعرفة الطلب المتوقع.

ويرى بعض الاقتصاديين أنه حيث يكون الناتج قابل للدوام ويتسم بالتماثل يصبح من الممكن استمرار في الإنتاج بانتظام، وذلك عن طريق خزن ما يفيض عن الطلب في وقت الكساد، ثم بيعه في وقت الرواج تلبية للطلب المتزايد. وبعض الشركات استطاعت أن تحقق الانتظام والثبات في إنتاجها عن طريق البيع إلى تجار المفرد مباشرة، أو بتأسيس منشآت خاصة تتولى بيع ناتجها بالمفرد. كما وجدت بعض الشركات الأخرى أنه من المفيد أن تبيع لزبائنها بأثمان مخفضة وتقديم لهم تسهيلات مغرية أخرى لو قدموا طلباتهم في وقت الكساد الموسمي أو الفصلي.

[1] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف: **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 249- 250

ولقد اقترحت عدة اقتراحات للتخفيف من وطأة البطالة وآثارها الضارة في الأعمال التي تتميز بعدم الثبات والاستقرار نسردها فيمار يلي:

1- أن تقوم نقابات العمال بعدة اتفاقيات مهنية بينها وبين المشروعات وغرضها أن يلتزم المشروع الذي لا يحافظ على انتظام سير العمل بأن يدفع أجورا للعمال أكثر من تلك التي يدفعها المشروع التي تتميز أعماله بالثبات والاستقرار.

2- دفع مبلغ معين للعمال الذي يستغني عنهم.

3- اقترح في بعض الدول أن تضع المشروعات ذات الأعمال المستقرة نظامها للتأمين ضد البطالة، بحيث يأخذ العامل العاطل منها مبلغا معينا خلال مدة البطالة. ولا شك أن نظام التأمين يخلق قوة شرائية، ولو إلى حد محدود، لدى العمال العاطلين فتساعدهم على الحيلولة دون تدهور مستوى معيشتهم إلى درجة متدنية جدا.

الفرع 2: تنظيم الائتمان والأشغال العامة:

من بين الاقتراحات التي اقترحها الاقتصاديون لمعالجة مشكلة البطالة تنظيم عمليات الائتمان والأشغال العامة بحيث تكون متماشية مع فترة الرخاء وفترة الكساد. ففي وقت الرواج ينبغي تقييد عمليات الائتمان وذلك عن طريق تقليل التسهيلات ورفع سعر الخصم والفائدة، لأن التوسع في الائتمان للأغراض الاستثمارية في هذه الفترة يؤدي في النهاية كما يقول بعض الاقتصاديين، إلى حدوث أزمة ومن ثم تفشي البطالة، أما في فترة الكساد وانتشار البطالة فيجب زيادة عمليات الائتمان وتسهيله، وذلك عن طريق تخفيض سعر الخصم والفائدة، ولكي تؤتى هذه السياسة ثمارها في صالح المجتمع، فإن الواجب يقضي تخصيص زائد الائتمان للأغراض الإنتاجية أكثر من كونها تخصص لأغراض المضاربة أما بصدد الأشغال العامة فلا شك أن الحكومة المركزية أو السلطات المحلية تنفق سنويا مبالغ طائلة على إقامة المصانع وتشييد السدود وتعبيد الطرق وتعميق الأنهار وتحسين الموانئ وغيرها، ولأجل الاستفادة من هذه الأعمال العامة واعتبارها كفرصة سانحة لمعالجة البطالة، تضع الحكومة برنامجا للمشاريع التي تريد تشييدها لفترة معينة، وفي نفس الوقت تؤلف هيئة يناط بها تنفيذ هذا البرنامج بحيث يكون لها سلطة توسيع أعمال الإنشاء والتعمير في فترة الكساد والبطالة، وتقليل هذه الأعمال في فترة الرخاء.

وتوسيع برنامج الأشغال العامة يستلزم عادة زيادة الائتمان بواسطة إصدار سندات أو أسهم من قبل الدولة لأجل أن يكتتب الجمهور فيها أو تقوم الدولة بعقد القروض مع البنوك.

ولا حاجة بنا أن نقول أن قيام الحكومة بتشييد المشاريع في طول البلاد وعرضها ينطوي على منفعة مزدوجة: فمن جهة تساعد تلك المشاريع على تعمير البلاد، ومن جهة أخرى تهيء الأعمال لكثير من العمال العاطلين، فكأن الدولة في هذه الحالة تحقق هدفين في آن واحد.

ويرى بعض الاقتصاديين أن تحقيق الاستخدام الكامل ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية ما بعد الحرب. ففي رأي كينز وأتباعه أن الاحتفاظ بمستوى مرتفع للاستخدام ينبغي أن يكون من أول واجبات الحكومة، لأنها هي المهيمنة على شؤون الرفاه الاجتماعي.

الفرع 3: اقتسام العمل وتقصير يوم العمل:

يرى بعض الاقتصاديين أنه يمكن حل مشكلة البطالة وفي وقت التدهور لو أمكن إحلال يوم العمل الجزئي محل يوم العمل التام لأن احتفاظ المستخدم بجميع عماله ومن ثم تشغيلهم خلال جزء من يوم العمل لهو أفضل من تسريح عدد من العمال والاحتفاظ بالعدد الباقي يشتغل طوال يوم العمل كاملا. ويظهر أن كثيرا من المستخدمين يشاطرون العمال المتعطلين في أن تشغيل 100% من العمال خلال جزء من يوم العمل ويستلمون شيئا ما للمحافظة على مستويات معيشتهم لهو أفضل مما يشتغل 65% منهم كل يوم العمل ويبقى 35 عاطلين عن العمل كليا. وتقصير يوم العمل مع المحافظة على نفس الأجر للساعة الواحدة يتضمن بالضرورة تناقص أجر العامل.

ويعاب على هذا النظام أنه قد يؤدي بالعمال الأكفاء إلى هجر أعمالهم سعيا وراء الاستخدام من مكان آخر. يضاف إلى هذا أن الحجم العمل إذا أصبح صغيرا جدا، فإن العمال قد لا يستطيعون الحصول على ما يكفي للمحافظة على أنفسهم، لا بل اقتسام العمل يمكن أن ينطوي على جماعة بطيئة.

وكيفما كان هذا النقد فإن هذا النظام يستهدف تغيير مستوى الأجور بحيث يصبح متمشيا مع فترة الكساد والرواج. ففي فترة الكساد إذا رضي العمال بتخفيض أجورهم إلى مستوى الأجور الحدية، لمكن الاحتفاظ بعدد كبير من العمال الذي ما كان باستطاعة المستخدم أن يحتفظ بهم لو لم يقبلوا بتخفيض الأجور.

الفرع4: تأسيس مكاتب العمل:

تضطلع هذه المكاتب بمهمة الاستقصاء عن مكان العمل، فإن وجدت بعض الأماكن مزدحمة بالعمال العاطلين، فسرعان ما تبعثهم إلى الأماكن الأخرى المفتقرة إليهم. ويستفيد من هذه المكاتب على وجه الخصوص العمال غير الماهرين. ففي انجلترا أسست مراكز خاصة بعمال البناء والموانئ وظيفتها تنحصر في إرسال العمال من جهة إلى أخرى أو تقوم بتوزيعهم على مختلف المنشآت والمقاولين كلما اقتضت الحاجة لذلك. والواقع أن هذه المكاتب لا تخلق العمل، بل هي وسيلة للتقريب بين العمال الذين لا عمل لهم والأعمال التي بدون عمال. وبهذا تخف وطأة البطالة.

الفرع5: التخطيط:

يذهب بعض الاقتصاديين إلى أن أكثر الصعوبات الاقتصادية يمكن التغلب عليها لو أمكن اجتثاث الاضطراب من مصدره. ويمكن الوصول إلى ذلك عن طريق جعل الإنتاج في الصناعات الإنشائية يسير النظام ، لأن هؤلاء يعتقدون أن مصدر البطالة هو الصناعات الإنشائية، باعتبار أن البطالة إذا ظهرت في هذه الصناعات فلا تلبث أن تنتقل إلى الصناعات الأخرى. ويرون أن الأنظمة الاقتصادية للمجتمعات

الحديثة بحاجة إلى التخطيط لتوجيه الإنتاج في الصناعات الإنشائية نحو الاستقرار و الثبات، وبالتالي إبعاد شبح البطالة عن هذه المجتمعات.[1]

[1] محمد طاقة وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص 319-322

خلاصة الفصل

نظرا لأهمية تأثير حالة البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع ركزنا في دراستنا لهذا الفصل على ذكر مفهوم البطالة وأنواعها وأسبابها وقياسها وأثارها وطرق معالجتها حيث أن البطالة هي عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، ومن أهم أسبابها النمو المتواصل لعدد السكان وانعدام الخبرات والتطور التكنولوجي الذي أدى إلى احلال الآلات محل اليد العاملة وقد تم التطرق إلى العديد من الاجراءات لمكافحة هذه الظاهرة كتخطيط العمل، إقتسام العمل وتأسيس مكاتب العمل.

الفصل الثالث

إنعكاسات الإصلاحات الإقتصادية لصندوق النقد الدولي على البطالة في الجزائر

مباحث الفصل

- تمهيد
- المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وعلاقتها بص ن د
- المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر
- المبحث الثالث: آثار السياسات المشروطة من طرف ص ن د على مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1989– 1998
- خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد أزمة 1986 المتعلقة بانهيار أسعار البترول وما نتج عنها من انعكاسات على الاقتصاد الجزائري من خلال تراكم المديونية الخارجية وعدم الاستطاعة على سدادها ما أدى بالجزائر إلى البحث عن حلول لهذه المشكلة من خلال لجوئها إلى تطبيق إصلاحات إقتصادية مع صندوق النقد الدولي والتي نتج عنها العديد من التأثيرات على مستوى البطالة في الجزائر حيث عرفت هذه الظاهرة مستويات مرتفعة بالتزامن مع فترة الإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وعلاقتها بصندوق النقد الدولي

المطلب الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي

تبنت الجزائر كغيرها من الدول المتخلفة برنامج للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي مدعوما ببرنامج التصحيح الهيكلي، وذلك بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986، وبعد أزمة المديونية الخارجية إذ تجاوزت خدمة الدين آنذاك 82% ، فبرنامج التثبيت يعالج الاختلالات قصيرة المدى بهدف توفير الاستقرار الاقتصادي وتوفير الشروط الضرورية لإعادة بعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة من خلال معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية.

كما أن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية.

الفرع1: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول من 1989/05/31 إلى 1990/05/30

في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية، أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف ومحتوى الاتفاق يرمي إلى تطبيق شروط الصندوق الصارمة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية وعليه تم صدور قانون النقد والقرض.

لقد سمحت هذه المفاوضات للجزائر بالحصول على سيولة لفترة طويلة وبمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية، حيث وافق صندوق النقد الدولي علي تقديم 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار اتفاق STAND BY وقد استخدم المبلغ كلياً في 30 ماي 1990 وكذلك تم الحصول على تسهيل التمويل التعويضي والطارئ والذي قدر ب 351 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بسبب انخفاض مداخيل الصادرات من المحروقات مع ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق الدولية.

الفرع2: برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30

إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من أجل الاستقرار الاقتصادي الجزائري مما جعلها تلجأ إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى للحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي، وعليه توصلت الجزائر إلى عقد ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991حيث تم تحرير رسالة النية في 21 أفريل 1991 واتفقت معه على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إصلاح المنظومة المالية.
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.

– تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.

– تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض يقدر ب 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 403مليون دولار، مع خدمة دين تقدر ب 6 مليار دولار لسنتي 1990– 1992 ورغم ما حققته الجزائر من إنجازات كانخفاض المديونية الخارجية من 28,379 مليار دولار سنة 1990إلى26,7 مليار دولار سنة 1992 ، إلا أنه ابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي وذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية، مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2% كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2% إذ عاشت الجزائر وضعًا اقتصاديًا واجتماعيً صعبًا جعلها في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة والتي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاحي آخر.

الفرع3: برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس1995

لجأت الجزائر مرة أخرى إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، من خلال رسالة القصد – النية – التي تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر تفعيلها من خلال استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول إلى اقتصاد السوق، والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن. تمحورت أهداف هذا الاتفاق حول ما يلي:

– بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الصناعة والفلاحة.

– تشجيع الاستثمار في قطاع السكن.

– مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة.

على هذا الأساس وافق صندوق النقد على هذه الاستراتيجية بمنحه مساعدة مالية مقدرة ب 731,5 مليون حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 1037 مليون دولار، وتخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية وتم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد ب 16 سنة في إطار نادي باريس مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة كانت مع ايطاليا في فيفري 1995.

و كإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة قرارات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليه سابقا ونذكر منها:

– تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار يساوي 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17 %.

– بهدف دعم الإدماج الاقتصادي الجزائري في الاقتصاد العالمي لجأت لتحرير التجارة الخارجية.

– تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام، وتقليص وتيرة التوسع النقدي عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10% إلى 14% وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%[1]

المطلب الثاني: برنامج التصحيح الهيكلي (1995– 1998)

نتج عن انبثاق برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى 1994– 1995 اتفاق آخر تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998، تم بموجب هذا الاتفاق الحصول على مبلغ يقدر ب 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127.9%من حصة الجزائر في الصندوق ونلخص أهم محاور هذا البرنامج كما يلي:

الفرع 1: السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 6% مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، وقيمة السقوف الائتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الائتمانات التفصيلية لقطاعات معنية.

الفرع 2: تحرير الأسعار

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية، وحدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير كل السلع والخدمات، وقد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب 200% تماشياً مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994– 1996.

الفرع 3: تحرير التجارة الخاصة والتحكم في نظام الصرف

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحاً سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك لرأس المال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي.

الفرع 4: قطاع الفلاحة وقطاع السكن

من بين البرامج الموصوفة للجزائر هو الاهتمام بالقطاع الفلاحي وهدفه تنمية هذا القطاع الذي يعتبر محور أساسي في الجزائر والتي حاولت الدولة أن تقوم بترقيته وادماجه في المخطط الإقليمي.

نجد أن برنامج الحكومة لسنة 1997 يهدف إلى:

[1] سليم عقون: **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مذكرة ماجستر غير منشورة في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص ص 47- 50

- تحقيق استقرار الاستغلال الفلاحي.
- توفير شروط دفع حركية المنتجات الفلاحية.
- العمل على التنمية الدائمة للفلاحة.

أما فيما يخص قطاع السكن فلقد اتخذت عدة إجراءات، لأهميته الكبرى في تحسين الوضع الاجتماعي للفرد الجزائري، حيث وضعت الجزائر استراتيجية وطنية للسكن سنة 1996 خصوصاً في مجال التعمير والعقار والتمويل.

الفرع 5: تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية

هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى:

- تنمية القطاع الخاص:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تشجيع الاستثمار الخاص وهذه العملية تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994، وذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها. لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49% ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة وذلك من خلال قانون الخوصصة لسنة 1995.

- إصلاح المؤسسات العمومية:

لقد عرفت المؤسسة العمومية الجزائرية عدة إصلاحات بعد سنة 1988 ومنها إنشاء صناديق المساهمة الثمانية والتي كانت تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للدولة في ممارسة حقها في ملكية رأس المال العام وتهدف إلى تمكين كل مؤسسة من تحمل مسؤولياتها وإجبارها على تحسين مردوديتها.

بعد تجربة خمس سنوات لهذه الصناديق لوحظ أن اقتصاد الدولة بقي على حاله ولم تعطي الوصايا أي مردود وأن هذه الإصلاحات لم تأتي بالجديد وعليه تم حل هذه الصناديق في 1995/12/24.

إن النتائج السلبية التي حققتها صناديق المساهمة من بيروقراطية واحتكار لأموال الدولة أدى إلى تأطير جديد للاقتصاد العام من خلال مرسوم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995، المتعلق بكيفية تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، الذي أدى إلى حل صناديق المساهمة واستحداث الشركات القابضة التي تتوفر على قسط مهم من رأس مال عدة شركات لقطاعات متقاربة أو متعاملة وبموجب المادة 17 من القانون 95-55 تم إنشاء المجلس الوطني لمساهمات الدولة يكلف بتنسيق الشركات القابضة وتوجيهها.

إن الشركات القابضة الإحدى عشر تعتمد على مختلف النشاطات الاقتصادية ذات المردودية الإنتاجية مثلا قطاع الصناعة به ستة شركات قابضة، قطاع البناء والأشغال العمومية به شركتين قابضتين، وكان رقم أعمالها 590 مليار دينار سنة 1998 ومستوى الديون انخفض بنسبة 4% ونسبة النمو كانت ما بين 9.3%و 10.5%، ولكن قبل هذا الإجراء وفي إطار برنامج التصحيح الهيكلي للمؤسسات العمومية جاء مخطط التقويم الداخلي الذي يهدف إلى وضع كل الوسائل والميكانيزمات التي من شأنها تحسين مستوى الإنتاجية والاستعمال الأفضل للمواد.

إن تفاقم المشاكل الإدارية والمالية للقطاع العام وكثرة الخسائر مثلت عبئًا كبيرًا على ميزانية الدولة السنوية مما أدى إلى عجز الموازنة وعبء الدين الخارجي، أصبح من الضروري إجراء بعض التعديلات على المنظومة الاقتصادية ولعل أهم ما أستحدثه قانون 95-22 الموافق ل 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات مضمونها تقليص دور الدولة في إدارة المشروعات الإنتاجية وأن يؤول هذا الدور إلى القطاع الخاص، بنقل الملكية ومعها الإدارة للقطاع الخاص أو ببقاء الملكية ونقل الإدارة إليه، أو بتأجيرها فروع إنتاج مصانع ومنشآت.

وحددت المادة الثانية من قانون الخوصصة أن القطاعات المعنية بالعملية هي المتعلقة بميدان الدراسة وإنجاز البناءات، الأشغال العمومية، الري، التجارة، السياحة والفندقة، الصناعات النسيجية، الزراعة الغذائية، الصناعات التحويلية، الميكانيك، الكهرباء، الإلكترونيك، الخشب ومشتقاته، الورق، الكيمياء، البلاستيك، الجلود، النقل، أعمال الخدمات البنائية والمضاربة، التأمينات، الصناعات الصغيرة.

كما أنه استوجب هذا القانون عدة شروط لخوصصة المؤسسات العمومية وحدد مجموعة من المبادئ التي تتم على أساسها عملية التحول منها:

– التدرج والانتقائية في عملية الخوصصة، وكذا الشفافية.

– مراعاة المصلحة العامة بوضع ترتيبات معقولة ومناسبة تمنع المؤسسة المحولة إلى القطاع الخاص من الاصطدام بالمصلحة العامة.

– الاستفادة من عملية بيع المؤسسات العمومية دون تمييز بين الفئات الاجتماعية، مع تحديد مبادئ توجيهية لحماية العمال وإعطاء حق المشاركة في رأس مال المؤسسة المحولة بنسبة 20 %.

إن الخوصصة أداة ضرورية في سياق سياسات التنمية بوجه عام وفي إطار التعديل الهيكلي بوجه خاص ولها أكثر من دلالة لارتباطها بإنجاز عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي للجزائر التي كانت تتبع التخطيط المركزي وكذلك ما تستهدفه الخوصصة من تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي وإعادة هيكلة اقتصادها لتتماشى مع نمط وآليات الاقتصاد الحر وأصبحت الخوصصة من البنود الأساسية لمعالجة الأوضاع المالية المتدهورة وعلى هذا الأساس أسندت مهام الخوصصة إلى هيئة مكلفة بالعملية وإنشاء مجلس الخوصصة ولجنة مراقبة عمليات الخوصصة.[1]

إن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يشير في تقريره لسنة 1998، أن النتائج المحققة في النشاط الصناعي غير مستقرة، حيث لم يحقق أي نتيجة إيجابية بصورة عامة، كما تدل عليه معدلات النمو للإنتاج الصناعي العمومي فزيائيا، كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] نفس المرجع السابق: ص ص 50- 53

الجدول رقم 3-1: معدل النمو في النشاط الاقتصادي

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
معدل النمو الصناعي	-1.5	-8.5	-0.5	-8.6	-7.8

المصدر: كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، قسم العلوم التجارية، جامعة وهران، 2005، ص 63

المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر

المطلب الأول: خصائص البطالة في الجزائر

تختلف خصائص البطالة باختلاف الظروف الاقتصادية، فخصائصها في عشرية السبعينيات والثمانينات تختلف تماما عن خصائصها في فترة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة.

حيث نجد ما يميز هذه الظاهرة في الجزائر فيما يلي:

– ارتفاع وتيرة نمو العرض من العمالة نتيجة ارتفاع معدلات نمو السكان والقوى العاملة النشيطة إذ شهد سوق العمل تزايد عدد الوافدين إليه سنوياً إلى أكثر من 250000 عامل مقارنة مع تباطؤ نمو الطلب على العمالة الناتجة عن عدة عوامل منها ضعف معدلات الاستثمار، ومن ثم ضعف القدرة على توليد التشغيل، وتواضع مستويات الإنتاج وكفاءة الإدارة ومنه استفحال مشكلة البطالة.

– التطور السريع للقطاع الموازي الذي يوظف عدد غير معروف من اليد العاملة من الشباب ويعتبر مصدر دخل بالنسبة لهم، ما يجعل إحصائيات العاطلين عن العمل غير دقيقة تماماً.

– تفشي مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري وبمعدلات مخيفة في التسعينيات، نتيجة الانكماش الاقتصادي، وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة والتي قلصت من حجم الاستثمارات المنشأة لمناصب العمل وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين العرض والطلب ما أدى إلى انخفاض في عدد مناصب الشغل الجديدة. كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم3–2: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1989– 1998

السنوات	الفئة النشطة	عدد البطالين	معدل البطالة (%)
1989	5588000	1120000	20.04
1990	5851000	1272000	21.7
1992	6318000	1344000	21.2
1993	6561000	1519000	23.1
1994	6814000	1660000	24.3
1996	7811000	2186000	27.98
1997	8072000	2257000	27.96
1998	8326000	2333000	28.02

المصدر: شلالي فارس: **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001– 2004**، مذكرة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2004– 2005، ص 67

حيث انتقل عدد البطالين من 20.04% سنة 1989 بـ 1120000 بطال إلى 28.02% سنة 1998 بـ 2333000 بطال.

تميزت البطالة في الفترة الانتقالية بانتشار البطالة لدى طلبة الجامعات وخريجي معاهد التكوين المهني، حيث قدر عددهم بحوالي 100000 شخص سنة 1998 ، وفي حدود 140000 شخص في سنة2001 ، بسبب هشاشة العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية الطالبة للعمل والمؤسسات التكوينية خاصة عند اعتماد الجزائر سياسة ترشيد الموارد المالية، فلم يعد بإمكان المؤسسات الاقتصادية تخصيص أغلفة مالية للتكوين والرسكلة، وهو من متطلبات علاقات العمل الجديدة حسب المعطيات الجديدة للسوق التي تعتمد على المرونة الشديدة في العمل.

بعد اتخاذ الجزائر مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية في إطار برنامج التعديل الهيكلي، تأثر سوق العمل و تأثرت وضعية العمال، بسبب حل كل المؤسسات العاجزة على تسيير نفسها، مما أدى إلى ضياع العديد من مناصب الشغل التي أنشأت في المرحلة السابقة سواء كانت هذه المؤسسات تابعة للقطاع العمومي أو القطاع الخاص فتم إحصاء أكثر من 1000 مؤسسة مسها الإجراء وأحيل عمالها إلى البطالة أو التقاعد المسبق بعد ما كان البطال في العشرية 80 والعشرية 90 ينتظر أشهر معدودة للحصول على منصب شغل معين، ففي هذه الفترة امتدت مدة الانتظار، حيث ارتفع متوسط مدة البحث عن شغل من 30 شهراً سنة 1991 إلى 55 شهر سنة 1998 لتصل إلى أكثر من 5 سنوات سنة 2003وهو الخطر الاجتماعي الذي أصبح يمس المجتمع الجزائري إذ لم تتمكن السلطات المعنية من حصر هذه الآفة بمختلف الوسائل المادية والمعنوية.

تمثل هذه الخاصية خطورة كبيرة على الجانب الاقتصادي مما يؤدي إلى نشر الآفات الاجتماعية التي تفقد القيم الأخلاقية فيها كانتشار الجرائم والمخدرات بالإضافة إلى انتشار آفة الفقر الذي يمس أهم مؤشر في التنمية البشرية وهو ما يعبر عن تقهقر معدلات النمو الذي تصنف به مستويات التقدم الاقتصادي.[1]

وهو ما يبينه الجدول التالي:

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 82- 84

الجدول رقم3-3: تسريح العمال بالمؤسسات حسب النشاط 1994- 2001

القطاعات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال ع	الخدمات	المجموع
EPE م/ع اقتصادية	1468	24606	98136	31781	155991
%	0.94	15.77	62.91	20.37	100.00
EPL م/ع محلية	1885	11641	64091	25070	102687
%	1.84	11.34	62.41	24.41	100.00
Privé م/خاصة	420	379	611	195	1605
%	26.17	23.61	38.07	12.15	100.00
المجموع	3773	36626	162838	57046	260283
%	1.45	14.07	62.56	21.92	100.00

المصدر: آيت عيسى عيسى: **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في التسيير، جامعة الجزائر3، 2010، ص 228

المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر

لكل ظاهرة مسببات ومخلفات تترك آثار ايجابية وأخرى سلبية على جميع المستويات والبطالة في الجزائر اختلفت أسبابها باختلاف الظروف الاقتصادية إذ شهدت فترة التسعينيات إصلاحات عميقة وجذرية زادت من تعميق هذه الظاهرة أكثر ويمكن تلخيص تلك الأسباب خصوصاً في تلك الفترة في النقاط التالية:

الفرع1: انخفاض الاستثمارات المولدة للشغل

بعد التذبذبات التي شهدتها الإيرادات الجزائرية المتأتية من المحروقات تأثر عالم الشغل وتأثرت دالة الطلب على العمل مما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة، وباعتبار الاقتصاد الجزائري مرتبط كلياً ببرميل البترول فكانت نتيجة انخفاض الإيرادات كبح معدلات النمو من جهة وتوقيف الاستثمارات من جهة أخرى، فأزمة المديونية التي شهدتها الجزائر في الفترة من 1986 إلى غاية إعادة جدولة الديون مع المؤسسات المالية الدولية أدى إلى إعادة النظر في السياسة الاستثمارية مما أدى إلى تقليص معدلات الاستثمار في هذه الفترة حيث نجد في سنة 1993 إيرادات الجزائر قدرت ب12 مليار دولار ونسبة خدمة الدين 86% أي 9 مليار دولار، وهو من بين الأسباب التي أدت إلى كبح الاستثمار.

الفرع2: مرونة علاقات العمل

شهد سوق العمل الجزائري إصلاحات هيكلية أدت إلى تغييرات جذرية في علاقات العمل خاصة على المستوى القانوني حيث نلاحظ إدخال مرونة شديدة في سوق العمل الجديد التي فرضتها التحولات العالمية في إطار

عولمة الأسواق أثرت على العمل وعلاقته إذ أصبحت مناصب الشغل المقترحة على طالبي الشغل تتميز بخصائص ومميزات لا تشبه مميزات وامتيازات العمل الدائم حيث تميزت هذه المناصب في الفترة الانتقالية ب:

- أكثر من2/3 من مناصب العمل هي مؤقتة.
- يعتمد العمل حالياً ما يسمى بالعمل بنصف الوقت.
- المقابل المادي لا يوافق الاتجاه العام للأسعار.

من الإصلاحات الاقتصادية التي مست العمال في المؤسسات الجزائرية الضغط على الكتلة الأجرية وذلك بتطبيق مبدأ ترشيد النفقات من أجل تعظيم الأرباح بأقل التكاليف وأصبحت المتغيرة التي تمكن المؤسسة من التقليل في التكاليف هي أجور العمال، ويلاحظ أن مؤسسات كثيرة لم تتمكن من دفع أجور عمالها ما أدى إلى تسريحهم والتقليص من عددهم.

الفرع3: قصور عمل المصالح العمومية للتشغيل

حتى تتمكن السلطات الوصية من تجسيد سياستها التشغيلية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق نجد الجزائر تعاني من نقص كبير في مجال مؤسسات سوق العمل التي تلعب دور الوسيط بين الطالبين والعارضين.

الفرع4: تزايد اليد العاملة

بلغ عدد السكان في الجزائر 29,6 مليون نسمة سنة 1995 ، أكثرهم من الشباب تقل أعمارهم عن 20سنة وبالرغم من التراجع المستمر لنمو السكان خلال العقد الأخير، فقد كانت القوى العاملة تزيد بمعدل أسرع من معدل السكان بنسبة 4% سنوياً، تقريباً في الفترة 1981-1995 ، نجد أن مجموع القوى العاملة بلغ 7,1 مليون تقريباً عام 1995 أي ما يوازي 25% من السكان.

الفرع5: تسريحات وتقليصات العمال

استطاع برنامج التعديل الهيكلي من تحقيق نوع من الاستقرار المالي والتوازن الخارجي على المدى القصير، لكن في المقابل هذا البرنامج لم يستطيع تأمين نسبة نمو قوية بدون تضخم وبمعدل بطالة منخفض، إذ شهدت الجزائر خلال فترة التسعينيات ارتفاعاً كبيراً في معدلات البطالة، وهذا الارتفاع ربما يجد جزءاً من تفسيره في الإغلاقات المتتالية للمؤسسات العمومية، وبالتالي التسريحات والتقلصات المتولدة عنها، وخوصصة عدد كبير من المؤسسات التي أصبحت تشكل ثقلا غير محتمل على الخزينة.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 84- 85

المبحث الثالث: آثار السياسات المشروطة من طرف صندوق النقد الدولي على مستويات البطالة في الجزائر في الفترة 1989- 1998

المطلب الأول: آثار سياسة الإصلاح الإقتصادي على مستوى البطالة

تعهدت الجزائر في بداية التسعينات من القرن الماضي بالاتفاق مع البنك وصندوق النقد الدوليين على تنفيذ برنامج إصلاحي بإتباع مجموعة من السياسات المالية الانكماشية التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار_ومن ثم في معدل نمو الناتج المحلي، مما أدى إلى انخفاض الطلب على العمل أو إلى زيادته في أفضل الأحوال بأقل من الزيادة في المعروض منه، وما ترتب عليه في زيادة حجم البطالة على الأقل في الآجال القصيرة وربما في الآجال المتوسطة في كثير من الدول التي سبقت الجزائر في تطبيق هذه البرامج كما يرى بعض الاقتصاديين أن تلك الآثار تقتصر على الأجل القصير فقط حيث أنه مع مرور الوقت ترتفع مرونة سوق العمل ويعمل بطريقة أكثر كفاءة في الأجل الطويل ومن ثم يرتفع مستوى التشغيل ويقلل مستوى البطالة.

الفرع1: آثار برامج الاستقرار الاقتصادي على مستوى التشغيل

إن من أهم السياسات الرئيسية لبرامج الاستقرار الاقتصادي هي السياسة المالية التي تهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة وسياسة خفض قيمة العملة المحلية كآلية للوصول إلى سعر صرف حقيقي.

1- أثر السياسة المالية على مستوى التشغيل

تهدف السياسة المالية إلى الحد من عجز الميزانية بواسطة خفض النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة ويتم ذلك بتنفيذ مجموعة من السياسات الفرعية أهمها خفض الأجور، ووقف التوظيف في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية، خفض الاستثمار العام، خفض نفقات الدعم والإعانات الحكومية مع تحسين هيكل الضرائب ورفع أسعار الخدمات العمومية. إن انخفاض النفقات الجارية وخاصة خفض معدل الزيادة في الأجور وخفض عدد الوظائف في القطاع الحكومي عن طريق إيقاف تعيين المتخرجين من المعاهد المتخصصة والجامعات والمدارس العليا أدى إلى زيادة نسبة البطالة بحيث انتقل عدد البطالين من 435000 بطال سنة 1985 إلى 1150000 بطال سنة 1990 ووصل في سنة1992 إلى 1482000 بطال ليتزايد بعد ذلك سنة 1993 و 1994 من 1770000 إلى 2100000 بطال، أي بنسبة18.64%.

إن أهم آثار تقليص نفقات الميزانية على الإنفاق العام هو انخفاض نفقات الاستثمار وهذا ما يدل على أن الجزائر تراجعت عن دورها في خلق وظائف جديدة لاستيعاب جزء من العاطلين أو من الداخلين الجدد لسوق العمل وخفض معدلات الأجور ومنه انخفاض في عدد الوظائف الحكومية عن طريق التسريح أو التقاعد المسبق، إضافة إلى خفض الطلب المحلي الذي ساهم في انخفاض مستوى الطاقات الإنتاجية القائمة مما أدى إلى تراجع معدلات الاستغلال، وأكثر الصناعات تضرراً هي صناعة الخشب والصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية مما أدى إلى تقلص فرص العمل القائمة وعدم الإسهام في خلق فرص عمل جديدة.

2- أثر سعر الصرف على مستوى التشغيل

إن انخفاض سعر الصرف للدينار الجزائري في مواجهة العملات الأجنبية أدى إلى زيادة كل من تكلفة الاستثمار وتكلفة الإنتاج وذلك كله يحد من نمو الاستثمارات والتوسع فيها ومن ثم عدم قدرة الاقتصاد على خلق المزيد من فرص العمل الجديدة وارتبطت مسألة سعر الصرف بحجم الديون.

إن انخفاض قيمة الدينار، بنسبة 7.3% في مارس 1994 وبنسبة 40.17% في شهر أفريل من نفس السنة، أدى إلى تقارب الانخفاض في السوق الموازية حيث أصبح الفرنك الفرنسي يقابله 14 دينار في السوق الموازية أما في البنوك فإن الفرنك الفرنسي يقابل 11 دينار جزائري ومن حيث القيمة الحقيقية الفعلية انخفضت قيمة الدينار بنسبة 28.7% سنة 1994 و 6% سنة 1995 هذا الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري دفع بالجزائر إلى تصفية مؤسساتها الاقتصادية إما بالغلق النهائي أو الخوصصة، مما أدى إلى عدم بعث استثمارات جديدة أو تجديد الاستثمارات القديمة بسبب العجز المالي ما نجم عنه تسريح عدد كبير من العمال وزيادة طلب العمل في سوق العمل وقلة العرض، نتج عنه ارتفاع مستوى البطالة.

الفرع2: آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على مستوى التشغيل

تهدف سياسة تحرير التجارة إلى جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد مفتوح قليل الحماية الجمركية والعمل على الحد من عجز الميزان التجاري وبالتالي الحد من عجز ميزان المدفوعات، وينطوي برنامج الإصلاح الاقتصادي على تخفيض الرسم الجمركي وإلغاء الحضر الذي كان مفروضاً على بعض السلع فضلاً على تحرير سعر الصرف الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية الأخرى، وترتب عن هذه السياسات العديد من الآثار على مستوى التشغيل.

إن تأثير خفض الرسوم الجمركية وتخفيض الدينار على زيادة الصادرات مرهون بدرجة مرونة الطلب الخارجي على صادرات الجزائر من جهة، وبدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي من جهة ثانية، فضلاً عن مقدار الحماية والقيود التي تفرضها الدول الأجنبية على وارداتها من جهة ثالثة، ويبدو أن الهدف من تحرير التجارة الخارجية وبالأخص تحرير الاستيراد هو تمكين الدول الرأسمالية الصناعية من زيادة صادراتها إلى أسواق العالم الثالث ومنها الجزائر مهما كان تأثير هذه السياسة على إضعاف الطاقة الإنتاجية وزيادة عجز الميزان التجاري فضلا عن خفض إمكانية خلق فرص عمل جديدة بل وزيادة معدلات البطالة.

إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، لعلاج الاختلالات الداخلية والخارجية، لكن نجد على إثر تلك الإصلاحات أثار عديدة شملت النواحي الاقتصادية والاجتماعية خاصةً، حيث تفاقمت مشكلة البطالة وازدادت حدة الفقر وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.[1]

وبالموازاة مع التغيرات الجذرية التي عرفها الاقتصاد الوطني شهد المجال التشريعي تغيرات بما ينسجم وطبيعة المرحلة، وأصبح على ضوء القوانين الجديدة بإمكان المؤسسات العمومية التي تعاني من مشاكل مالية تقليص عدد عمالها سواء عن طريق تقديم عروض للتسريح الطوعي أو إحالة العمال على التقاعد المسبق أو صندوق

[1] سليم عقون: مرجع سبق ذكره، ص ص 53 - 57

التأمين على البطالة وذلك في حالة حل أو خوصصة المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك أصبحت المؤسسات تحبذ عقود العمل المؤقتة تفاديا للمصاريف الإضافية الناجمة عن العمل الدائم، مما أدى إلى الزيادة النسبية للعمال المؤقتين لمجموع اليد العاملة المهيكلة، حيث تبين البيانات الإحصائية تضاعف عدد الأجراء المؤقتين بثلاثة مرات تقريبا خلال الفترة 1992-2003، ويرجع ذلك للتدابير المتشددة والتي أدت إلى عمليات التسريح الإجباري للعمال والتي مست كافة قطاعات النشاط الاقتصادي بسبب الموجة الأولى من عمليات الحل والخوصصة للمؤسسات العمومية، نقصد بالموجة الأولى عمليات الحل والخوصصة لفترة البرنامج (البرنامج التصحيحي) وما بعده حتى سنة 2003، تمييزا للمرحلة الثانية من عمليات الخوصصة التي شرعت فيها الدولة مع نهاية سنة 2004. حيث ازداد عدد المسرحين بوتيرة أكبر سنة 1997 التي تشكل فيها نسبة المسرحين 50% من إجمالي المسرحين للفترة، ويمكن تفسير ذلك بإبرام الجزائر مع الصندوق والبنك الدوليين لعقدين للخوصصة الأول يتعلق بالمؤسسات المحلية والثاني يشمل 200 مؤسسة عمومية. هذا بالإضافة إلى تولي الشركات القابضة مهمة تسيير المؤسسات العمومية، حيث تم غلق العديد من الوحدات الإنتاجية بحثا عن النجاعة الاقتصادية، ولمعرفة القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا من ناحية التشغيل نبين الجدول التالي:

الجدول رقم3-4: تطور عدد المسرحين (التقاعد المسبق+ التأمين على البطالة) حسب قطاعات النشاط الإقتصادي (1994-1997)

القطاع	الأشغال العمومية	الخدمات	الصناعة	الزراعة
نسبة المسرحين	%60,3	%20.6	%17,1	%1.7

المصدر: مستخرج من الجدول رقم 7 في الملاحق، روابح عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 304.

فالبيانات المتاحة تأكد على أن قطاع الأشغال العمومية هو القطاع الأكثر تضررا ب 60,3% يليه قطاع الخدمات ب 20.6% والقطاع الصناعي ب 17.1% في حين أن القطاع الزراعي كان الأقل تضررا ب 1.7% كما يوضحه الجدول 3-4.

ولأخذ صورة أكثر وضوحا عن واقع القطاعات المختلفة في حالة الأخذ بعين الاعتبار عمليات التسريح الطوعي والبطالة التقنية نتناول الجدول التالي:

الجدول رقم3-5: عدد حالات تسريح العمال حسب القطاع خلال فترة 1994-1997

القطاع	تقاعد مسبق والتأمين على البطالة	التسريح الطوعي	بطالة تقنية
البناء والأشغال العمومية	99060	3422	5427
القطاع الصناعي	28593	18707	5865
قطاع الخدمات	33795	1388	197

المصدر: بتصرف إستنادا إلى روابح عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 246.

حيث نلاحظ أن القطاع الأكثر تضررا في بداية الاصلاحات هو قطاع البناء والأشغال العمومية ب 99060 (تقاعد مسبق والتأمين على البطالة) و3422 (التسريح الطوعي) و 5427 (بطالة تقنية) ليأتي في المرتبة الثانية القطاع الصناعي ب 28593 (تقاعد مسبق والتأمين على البطالة) و 18707 (التسريح الطوعي) و 5865 (بطالة تقنية) ثم قطاع الخدمات ب 33795 (تقاعد مسبق والتأمين على البطالة) و 1388 (التسريح الطوعي) و 197 (بطالة تقنية).

إن المعطيات الكمية السالفة الذكر تأكد أن برنامج التصحيح الهيكلي في الفترة القصيرة يعتبر أحد العوامل المفسرة للبطالة وذلك لسببين على الأقل وهما نقص الطلب على اليد العاملة وعمليات التسريح الواسعة للعمال لينظم هؤلاء إلى ما يربو عن 250 ألف طالب عمل إضافي سنويا، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات حرجة، غير أنه وعلى المدى المتوسط وبفعل الظروف المناخية والدولية المناسبة وعودة النمو تراجعت تلك النسبة إلى مستوى أقل، مع احتمال تراجعها بشكل أكبر في السنوات القادمة، إذا استمرت أو تحسنت بشكل أكبر تلك الظروف.

كما تبرز البيانات الإحصائية أن:

– التزايد المستمر لعدد البطالين خلال الفترة 1993 – 1999، حيث ارتفع عددهم من 1.5 مليون إلى أكثر من 2.5 مليون بطال. إلا أنه وبعد ذلك نلاحظ مرحلة معاكسة تتمثل في انخفاض معدلات البطالة، حيث انخفضت من 29,2% سنة 1999 إلى 23,7% سنة 2003 ثم إلى 17,7% سنة 2004 كما يؤكد التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2004.

– تضاعف عدد العاملين في المنزل خلال فترة الدراسة من 769 ألف إلى 1455 ألف سنة 2002.

– بخلاف القطاعات الأخرى التي شهدت انتعاشا نسبيا من ناحية التشغيل، نلاحظ أن القطاع الصناعي سجل تراجعا واضحا في عدد العمال فمن 532 ألف سنة 1993 انخفض عدد العمال إلى 504 ألف سنة 2002 مرورا بانخفاض أشد لسنوات 1997، 1998 و1999.[1]

كما تسببت الاصلاحات في ظهور ما يسمى ببطالة الشباب فهذه البطالة تعود أساسا إلى ما ميز فترة التسعينات من تدهور اجتماعي بسبب ضعف القدرة الشرائية، وعمليات التسريح التي طالت العديد من المؤسسات العمومية مما جعل أفراد العائلات ليسوا مضطرين فقط إلى ترك مقاعد الدراسة بسبب زيادة التكاليف، بل لإعانة رب العائلة على تأمين الغذاء وحاجيات العائلة. [2]

ويمكن توضيح ارتفاع بطالة الشباب حسب الفئات العمرية من خلال الجدول التالي:

[1] روابح عبد الباقي: مرجع سبق ذكره، ص ص 245-246

[2] آيت عيسى عيسى: مرجع سبق ذكره، ص 233

جدول رقم3-6: تطور معدل البطالة حسب الفئات العمرية

السنوات	1990	1992	1995
15- 19 سنة	64.8	66.6	61.1
20- 24 سنة	48.2	44.3	52.5
25- 29 سنة	18.1	25.2	35.3
30- 59 سنة	20.4	24.4	26.0

المصدر: آيت عيسى عيسى: مرجع سبق ذكره، ص 233

المطلب الثاني: التدابير المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة البطالة:

تعود هذه التدابير إلى بداية التسعينات حيث بدأت سياسة تحرير الاقتصاد الوطني، غير أنها تدعمت بشكل كبير في النصف الثاني من التسعينات من خلال تبني الحكومة لبرنامج لمكافحة البطالة، وذلك في محاولة لكبح ارتفاع نسبة البطالة التي تعقدت أكثر جراء تدابير برنامج التصحيح الهيكلي من جهة والتخفيف من آثارها السلبية من جهة ثانية، حيث يستجيب البرنامج الأول المتخذ من طرف الحكومة الجزائرية لمطلبين أساسيين هما:

- إدخال مرونة أكبر على علاقات العمل لتأطير سوق العمل.
- تخفيض الكلفة الاجتماعية لبرنامج التصحيح كإجراء انتقالي.

ويمكن استعراض هذا البرنامج بشكل مختصر في النقاط التالية:

- **الاستفادة من التأمين على البطالة وتقديم تحفيزات للتقاعد المسبق:** حيث مست هذه العملية حوالي 98464 شخص من منحة التأمين على البطالة و34254 آخر من التقاعد المسبق وذلك حتى نهاية 1997.
- **الشبكة الاجتماعية:** أنشأت في بادئ الأمر كجهاز لمحاربة أو التخفيف من ظاهرة الفقر من خلال الدعم المباشر الذي تقدمه الدولة للفئات المعوزة، ومن الناحية العملية حاليا تشمل كل من:

- برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة: ويمول هذا البرنامج من طرف وكالة التنمية الاجتماعية؛ واستفاد منه حوالي 86023 شخص سنة 1997، ليرتفع هذا العدد إلى 130942 سنة 2001.

- **نشاط لخدمة عامة:** يهدف الإجراء لخلق مناصب شغل مؤقتة يحصل بمقتضاه المستفيد من أجر يقدر ب 2800 دج للشهر لقاء خدمة عامة. وقد ارتفع عدد المستفيدين من هذا النشاط من 114000 شخص سنة 1997 إلى 136000 سنة 2001.

- **عقود العمل الأولية:** يمول هذا البرنامج أيضا من طرف وكالة التنمية الاجتماعية ويخص أساسا طالبي العمل لأول مرة من خريجي مؤسسات التعليم العالي بهدف اكتساب خبرة مهنية تتراوح ما بين 12 و 18 شهرا

من جهة، وخلق الظروف المناسبة للبعض للاندماج في الحياة الاقتصادية من جهة أخرى حيث استفاد من هذه العقود أكثر من 31085 خلال الفترة 1998 –2001.

– **العمل المأجور بمبادرة محلية:** يهدف هذا البرنامج إلى خلق مناصب عمل مؤقتة (من 03 إلى 12 شهرا) لفئة الشباب العاطلين عن العمل ويتم تمويله من طرف الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب بمبادرة محلية، هذا الأخير الذي برز إلى الوجود مع بداية التسعينات حيث أنشأ على أنقاض صندوق مساعدة الشباب بمبادرة محلية وسمح في هذا المجال بتوفير عدد هام من مناصب العمل رغم التذبذب المسجل خلال الفترة 2001–2003، فمن 152943 منصب عمل سنة 1997 انتقل هذا العدد خلال السنة الموالية (1998) 181225 ليشهد بعد ذلك تراجع نسبيا خلال سنتي 1999–2000؛ ورغم الارتفاع المسجل في سنة 2001؛ لكن يبقى دون مستوى 1998.

– **دعم تشغيل الشباب:** يمول هذا البرنامج من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وموجه أساسا إلى أولئك الذين يطمحون لإنشاء مؤسسات خاصة، كما يمكن للعمال المسرحين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط الاستفادة من هذا البرنامج وذلك لإنشاء مؤسسات مصغرة، ويبدو من خلال الإحصائيات المتاحة، أنه ومنذ 1996 تاريخ إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حتى 30 أفريل 2004 تم إنشاء ما يزيد عن 57000 مؤسسة مصغرة وخلق بالتالي 162000 منصب شغل مباشر.

– **برنامج الأشغال الكبرى:** خصص لهذا البرنامج الموجه للقطاعات القاعدية (السكك الحديدية، الغابات، الزراعة والري) حوالي 26,6 مليار دينار لإنشاء 200155 منصب شغل على مدى 5 سنوات ولم ينشأ منها فعليا سوى 87000 منصب عمل.

وفي الأخير فإن السؤال الذي يطرح نفسه وبحدة هو ما هي النتائج المحققة ميدانيا لبرنامج مكافحة البطالة؟

وهل أن مختلف الأجهزة القائمة على التمويل والتأطير لمختلف البرامج السابقة قد حققت أهدافها؟

إن النتائج الميدانية والمدعومة بالبيانات الإحصائية بإبعاد الملاحظات وطرح التساؤلات الموالية التي تشكل في نفس الوقت الإجابة عن السؤالين أعلاه.

– رغم أهمية الحماية الاجتماعية للعمال من الآثار السلبية الناتجة عن عملية إعادة الهيكلة الصناعية، إلا أن ذلك يعتبر انتقالي، الأمر الذي عقد الوضعية أكثر على المدى القصير.

– عدم التنسيق والفعالية لمختلف الأجهزة الساهرة على التأطير والتمويل يعتبر عاملا آخر مفسر للنتائج المتواضعة (عدة أجهزة مستقلة لها نفس الصلاحيات ونفس الأهداف وتعنى في الكثير من الأحيان بنفس الفئات الاجتماعية)، إن الطابع المجزأ لهذه التدابير قد أدى إلى إضعاف فاعلية مختلف الأجهزة.

– الطابع البيروقراطي للجهاز الإداري والبنكي، أعاق وإلى حد كبير تحويل المقترحات الاستثمارية في إطار برنامج تشغيل الشباب المحفز على إنشاء مؤسسات مصغرة إلى مشاريع حقيقية. خلاصة ذلك أن الطابع المجزأ لمختلف التدابير وطبيعتها المؤقتة، وعدم وجود رؤيا مستقبلية هو السبب المفسر لتواضع النتائج المحققة بالنظر للمبالغ المالية الضخمة المخصصة لذلك، وأن هذه النتائج كان بإمكانها أن تكون أحسن لو أنها صيغت في

رؤية موحدة منبثقة عن استراتيجية شاملة وبعيدة المدى لمكافحة البطالة، الأمر الذي استدعى تدخل الدولة مرة أخرى في الحياة الاقتصادية من خلال ما يعرف ببرنامج الانعاش الاقتصادي.[1]

المطلب الثالث: واقع البطالة في فترة ما بعد الإصلاحات

لقد بدأ معدل البطالة في التنازل بعد سنة 2000 ويرجع هذا التنازل إلى ثلاثة عوامل أساسية:

-التحسن النسبي في مناخ الإستثمار بعد أزمة التسعينيات الأمنية، مع ما رافق ذلك من إجراءات تحفيزية لدعم الإستثمار.

-تكثيف التدابير المتعلقة بدعم التشغيل، وخاصة دعم تشغيل الشباب، سواء ما تعلق منها بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة، أو ما تعلق بدعم العمل المأجور.

-اعتماد برنامج الإنعاش الإقتصادي من طرف الدولة منذ 2001، والذي تم تطبيقه في شكل مخططات تنموية، إذ أدى ذلك إلى تنشيط الإستثمار العمومي وخلق فرص العمل، ولا سيما في قطاع البناء والأشغال العمومية، وبصفة غير مباشرة في مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع كصناعة مواد البناء وصناعة الزجاج والنجارة وغيرها. وللإشارة كان إرتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة عاملا أساسيا في إستمرار تطبيق هذا البرنامج.[2]

ومن خلال الجدول رقم 3-7، نلاحظ الإنخفاض الهام في معدلات البطالة.

الجدول رقم: 3-7: تطور معدلات البطالة في الجزائر (2000-2011)

السنوات	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل البطالة (%)	28,89	27,30	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10,0	10,0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

[1] روابح عبد الباقي: **المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة، 2005- 2006،ص ص 248-251.

[2] رحيم حسين: **سياسات التشغيل في الجزائر/ تحليل وتقييم**، بحوث إقتصادية عربية، العددان 61-62 / شتاء-ربيع، ص ص 133-134

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي تطرقنا فيه لواقع البطالة في الجزائر ومدى تأثرها بإصلاحات صندوق النقد الدولي نجد أن الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر أدت إلى تدهور مستوى التشغيل حيث نجد أن معدلات البطالة عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة 1989- 1998 وهو ما أدى بالحكومة الجزائرية إلى السعي لعلاج هذه المشكلة من خلال تطبيق مختلف السياسات المتمثلة في أجهزة التشغيل بمختلف أشكالها وأجهزة دعم الشباب بالإضافة إلى برامج لدعم النمو الاقتصادي منذ سنة 2001.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد كان لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي ضرورة حتمية بالنظر إلى الوضعية الإقتصادية الخطيرة التي مست الإقتصاد الوطني نتيجة إنهيار أسعار المحروقات والتي تمثل المصدر الوحيد تقريبا لتمويل الإقتصاد الوطني وارتفاع في المديونية الحارجية. ومنه فصندوق النقد الدولي كان أحد الحلول التمويلية. إلا أن القروض الممنوحة من طرف صندق النقد الدولي تكون مشروطة بتطبيق سياسات إصلاح إقتصادية في إتجاه تحرير الإقتصاد. ولقد إنعكست تلك الإصلاحات بصورة جذرية على الكثير من المجالات ومنها خاصة البطالة التي زادت مستوياتها خلال فترة الإصلاح نتيجة غلق المؤسسات العامة، خوصصتها، تخفيض النفقات العامة،...الخ.

الإجابة على الفرضيات:

– الفرضية الأولى صحيحية. فالاقتصاد الجزائري تأثر بأزمة 1986 المتعلقة بانهيار المستوى العام لأسعار المحروقات وذلك لاعتمادها على مصدر وحيد في صادراتها وهو البترول مما أدى بها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي بسبب إرتفاع مديونيتها وحاجتها إلى مصادر تمويلية وهو ما فرض عليها القيام بإصلاحات إقتصادية مشروطة.

– الفرضية الثانية صحيحة. فالإصلاحات التي تبنتها الجزائر لعلاج اقتصادها المتضرر نتجت عنها الكثير من الآثار السلبية خاصة فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي من خلال تفاقم مشكلة البطالة فقد ارتفعت معدلاتها بشكل ملحوظ خلال فترة الإصلاحات مما يعني أن لسياسات صندوق النقد الدولي دور في تعاظم مشكلة البطالة في الجزائر.

– الفرضية الثالثة صحيحة. فالجزائر سعت جاهدة لمكافحة ظاهرة البطالة بإتباعها مختلف الأساليب التي من شأنها التخفيف من حدة البطالة من خلال إنشاء مجموعة من الأجهزة المختصة بالتشغيل كأجهزة دعم الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة وقد نجحت هذه الأجهزة نوعا ما في التقليل من حدة البطالة ولكن يبقى الأمر السلبي أن المناصب التي توفرها هذه الأجهزة غير دائمة ومعرضة للزوال.

نتائج الدراسة:

– ارتفعت معدلات البطالة في الجزائر بشكل كبير في فترة الاصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي مما يدل على الدور الذي لعبته سياسات صندوق النقد الدولي في تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر.

– اتبعت الجزائر مختلف الأساليب لمكافحة البطالة عن طريق مختلف الأجهزة كأجهزة دعم الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

التوصيات:

نوجز في ما يلي مجموعة من الاقتراحات للتخفيف من حدة البطالة:

– دعم وتشجيع القطاع الخاص من خلال قيام الحكومة بتقديم مجموعة من الامتيازات للمؤسسات الخاصة كتخفيض الضرائب وتقديم قروض بأسعار فائدة بسيطة والتي هي عبارة عن تحفيزات مشجعة لزيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة.

– تقديم مساعدات للشباب البطال وتشجيعهم على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وذلك من خلال قيام الحكومة بمنحهم قروض بدون فائدة وقيامها بتسهيل وتسريع الإجراءات الإدارية ومتابعة نشاطهم ميدانيا.

– تشجيع الاستثمار الفلاحي في الجنوب من خلال استصلاح الأراضي الصحراوية كإنشاء مزارع في الصحراء للشباب.

– تشجيع الأفراد على إنشاء المشروعات الخاصة بالإنتاج الحيواني (مثل تربية المواشي والدواجن والصناعة التابعة لها) وكذلك الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية من خلال تبسيط الإجراءات الخاصة بالحصول على القروض الميسرة وتقليل الفائدة عليها.

– المساهمة في توفير فرص العمل للشباب من خلال تخفيض سن التقاعد.

– يجب أن تهتم لجان الزكاة بتدريب وتشغيل الفقراء مما يؤدي إلى الحد من ظاهرة البطالة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

- علي عبد الفتاح أبو شرار: **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- د.السيد متولي عبد القادر: **الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2010، الطبعة الأولى،2011-1432.
- مدني بن شهرة: **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2009.
- بلعزوز بن علي: **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008.
- أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي: **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- محمد طاقة وآخرون: **أساسيات علم الاقتصاد الكلي والجزئي**، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- سلام سميسم: **التوازن الاقتصادي العام**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010،2011.
- نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف: **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

المذكرات:

- ريغي هشام: **العولمة والبطالة**، مذكرة ماجيستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، 2008- 2009.
- سليم عقون: **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، مذكرة ماجستر غير منشورة في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009- 2010.
- شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001– 2004**، مذكرة ماجستر غير منشورة في الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2004- 2005.
- آيت عيسى عيسى: **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في التسيير، جامعة الجزائر3، 2010.
- روابح عبد الباقي: **المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005- 2006.

المجلات:

- كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، قسم العلوم التجارية، جامعة وهران، 2005.
- رحيم حسين: **سياسات التشغيل في الجزائر/ تحليل وتقييم**، بحوث إقتصادية عربية، العددان 61-62 / شتاء-ربيع، 2013.

مواقع الأنترنت:

-https://www.imf.org/external/arabic/orgcharta.htm
- http://www.ons.dz